مظاهر الوضع الاقتصادي في العراق بعد الغزو المغولي

م.د. اخلاص أمانه ماهي عيسى

lkhlas.amana@ircoedu.obaghdad.edu.iq

جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ

مظاهر الوضع الاقتصادي في العراق بعد الغزو المغولي

م.د. اخلاص أمانه ماهي عيسى

الملخص:

تناول البحث موضوعاً مهماً وحيوياً لارتباطه بحياة المواطن العراقي ارتباطاً وثيقاً ألا وهو الوضع الاقتصادي لذلك وقف على أهم مقومات هذا الوضع وهي الزراعة، والصناعة، والتجارة، والضرائب والسكة، كما وقف على أهم المشكلات التي أدت إلى تدهور هذه المقومات، فضلاً عن وقوفه على العوامل التي كان لها الأثر البالغ في تراجع الوضع الاقتصادي في العراق، وما أدت إليه من مشاكل أثرت بصورة مباشرة على حياة الفرد ومن ثم المجتمع .

الكلمات المفتاحية: مظاهر، الوضع، الاقتصادي، المغول، العوامل

Aspects of the economic situation in Iraq

after the Mongol invasion

Dr. Ikhlas Amana Mahi Essa

Ikhlas.amana@ircoedu.obaghdad.edu.iq

University of Baghdad – College of Education, Ibn Rushd

for Human Sciences – Department of History

Abstract

The research dealt with an important and vital topic because it is closely linked to the life of the Iraqi citizen, which is the economic situation. Therefore, it examined the most important components of this situation, which are agriculture, industry, trade, taxes, and railways. It also examined the most important problems that led to the deterioration of these components, in addition to examining the

factors. Which had a significant impact on the decline of the economic situation in Iraq, and the problems it led to that directly affected the life of the individual and then society.

Keywords: appearances, situation, economic, Mongols, Factors

المقدمة:

لا يخفى على القارئ الكريم أن تدهور الأوضاع العامة في بغداد بعد الاحتلال المغولي لها قد رافقها الاهمال الكبير الذي عانت منه مدن العراق بأجمعها ، وكان الإهمال متعمداً من أجل إخضاع أهل العراق لطاعة المغول وإشغالهم بأمورهم المعيشية الصعبة بدلاً عن مواجهة المحتلين، لاسيما إذا ما علمنا أن اقتصاد العراق قائم على الزراعة بالدرجة الأولى والتي يُعد الري أبرز مقوماتها. لذلك لم يعمد أغلب الإيلخانيين إلى العناية بها إلا صاحب الديوان عطاء ملك الجويني (ت٦٨١هـ/١٢٨٣م)، ومحمود بن غازان بن أرغون (ت٧٠٣هـ/١٣٠٤م) اللذان كانت لهما بصمات ذكرتها كتب المؤرخين وعدوها من اهتماماتهم وإصلاحاتهم، فقد اعتنيا بإصلاح الأنهار القديمة ورفع الترسبات عنها، كما عملا على شق الأنهار الجديدة لإرواء الأراضي الزراعية، انتعشت الزراعة، وأينعت الثمار واخضرت الأشجار وازدادت البساتين والحقول .

وقد أكد المؤرخون والرحالة هذا الأمر لاسيما من عاصره منهم. ورأى تطور الزراعة بعينه أنّ "**بساتين الظل الكثيف لا ينقطع عنها دواليب النواعير تتحرك فيها ليل ونهار**"[١]. ولا يخفى أن ما قاما به من أعمال لإعادة منسوب المياه في الأنهر القديمة والجديدة لازدهار الزراعة هي عائدة إلى مصالحهما الشخصية بالدرجة الأولى .

وقد انقسم البحث على فقرات، الأولى تناولت فيها الزراعة، والثانية للصناعة، والفقرة الثالثة للتجارة وكانت الرابعة مخصصة للضرائب والنقود، أما الفقرة الأخيرة فكانت للعوامل التي أسهمت في تدهور الوضع الاقتصادي في العراق. ومن ثم خاتمة البحث. وينتهي البحث بقائمة للهوامش والمصادر التي اعتمدها البحث.

الأوضاع العامة في العراق

التقسيمات الادارية للعراق في القرنين السابع والثامن الهجريين:

سعت الدولة الإيلخانية ومن بعدها الدولة الجلائرية[٢] إلى السيطرة الكاملة على كل الأراضي التي استولت عليها في غزوها لبلاد ما بين النهرين ولاسيما الأراضي العراقية، لذلك فقد لجأت إلى تقسيم أرض السواد على ولايات والولايات على أعمال، ليسهل أمر معرفة كل الموارد الاقتصادية في إحصائيات، وسجلات، هدفهم الحصول على الاموال للاستعانة بها في حروبهم المستمرة لتوسعهم، وقد قسم العراق في العهد الإيلخاني على ثلاثة ولايات، هي: ولاية عرب العراق وعاصمتها بغداد، وولاية ديار بكر وعاصمتها الموصل، وجزء من ولاية بلاد الجبل[٣]، أما تقسيمات العراق من ناحية الأعمال فقد شملت أعمال عرب العراق إلى ستة أعمال تمتد من حلوان إلى حديثة وهي على النحو الاتي[٤]:

١- العاصمة بغداد.

٢-الأعمال الشرقية تشمل الأراضي الواقعة على طريق خراسان.

٣-الأعمال الفراتية: تضم الأراضي الواقعة على حوض الفرات ومدينة الانبار جنوبا، و إلى مدينة القائم وعانة من جهة الشمال.

٤-الأعمال الحلية والكوفية: تشكل اراضي مدينتي الحلة والكوفة.

٥- الأعمال الواسطية: وهي الأراضي والقرى والمدن المتربطة بواسط منها قرية الدجلة، وقرية الزبيدية، وقرية الشيخ وغيرها من القرى.

وكانت هذه الولايات الثلاثة تحت حكم السلطان المغولي الذي يعهد بتعيين مندوبيه عليها، وقد كانت هذه الولايات الثلاث تدار بنظام الإدارة الهرمي أو المركزي، وكل هذه الولايات الثلاث تضم الادارات الاتية[٥]:

١-**الإدارة المدنية:** وهي تدار من قبل والي المغول المسمى (صاحب الديوان).

٢-**الإدارة العسكرية** والتي يتولاها صاحب الشحنة[٦].

٣-**الإدارة المالية:** يتولى الاشراف عليها موظف يسمى (المشرف المالي[٧])

الوضع الاقتصادي في العراق

أولاً: الزراعة:

اعتمد اقتصاد العراق بالدرجة الأولى في تلك المدة على الزراعة التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بنظام الري، وكان هذا النظام يتفاوت بين الحين والآخر لأسباب عدة أهمها: قلة الأمطار الساقطة في هذه الأراضي. ومن ناحية أخرى عدم عناية السلاطين الايلخانيّن بتحسين نظام الري أو تطويره ولا حتى إدامته، كإزالة الترسبات من الأنهر وتفرعاتها وروافدها أو إدامة القنوات أو فتح قنوات ري جديدة، وقد كانت محاولات الأسرة الإيلخانية في هذا المجال معدودة، ومنها:

١- في عهد صاحب الديوان عطا ملك الجويني (٦٥٧-٦٨١هـ/ ١٢٥٩-١٢٨٣م): شهد العراق في ظل حكومة صاحب الديوان عطا ملك بعض العناية بالإصلاح الزراعي، فقد كان في عهده فتح نهر من الفرات ليشق الأراضي الواقعة جنوبه ليصل إلى مدينة النجف، وقد بلغ الإنفاق على فتح هذا النهر ما يقارب مائة ألف دينار، أسهم وجود هذا النهر في زيادة خصوبة التربة والأراضي فكثرت المزروعات، والبساتين، والاشجار المثمرة، لاسيما النخيل[٨]، كما قام عطا ملك بزيارة مدينة واسط سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م) وأمر بإعادة إعمار موقع بنهر جعفر- أحد أعمال واسط- وأسماه (نهر المأمن)، وأمر ببناء ديوان وجامع، وبعض المرافق العامة كالخانات والسوق العام والحمام العام، وكانت من نتائج هذا الاعمار أن أصبحت مدينة واسط فيما بعد مركزاً مهماً وسكانياً ومحطة استراحة للتجار والمسافرين القادمين من مدينة البصرة إليها[٩].

٢- في عهد **محمود غازان بن** ارغون، (٦٩٤-٧٠٣هـ/ ١٢٩٥-١٣٠٤م): وهو الحاكم السابع من حكام الأسرة الاليخانية، بادر هذا الحاكم إلى فتح نهر عرف باسمه (النهر الغازاني)، يمتد هذا النهر من نهر الفرات من أعلى مدينة الحلة ليغذي المنطقة لغاية أراضي كربلاء ليصل إلى مشهد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام)[١٠]، وهناك احتمال بأن يكون موضع هذا النهر بالأصل هو نفسه نهر العلقمي أو النهر العباسي، إلا أن الحاكم محمود غازان أمر بإعادة فتحه وتنظيفه من الترسبات وإزالتها. ومن نتائج شق هذا النهر أو إعادة منسوب المياه إليه هي: ازدهار الزراعة

وزيادة الإنتاج، فقد قضى وجود هذا النهر على الأراضي اليابسة، فأصبحت مليئة بالبساتين والحدائق، كما أن هذا النهر زاد من النشاط التجاري والنقل النهري بين مدن العراق في الوسط والجنوب ليصل إلى نهر الفرات، ويستمر النقل النهري فيه صعوداً ونزولا بين مدن العراق، فعن طريقه استطاعت السفن القادمة من بغداد الوصول إلى الحلة ومنها إلى كربلاء، فارتفع الإنتاج الزراعي، وزادت الغلات في تلك المناطق الممتدة على طول النهر، ليصل إنتاج الغلات في الموسم الواحد إلى مائة ألف قنطار(١١)، وصارت صادرات الغلات من الحبوب والخضراوات تصل إلى العاصمة بغداد ومدنها وقراها أكثر من السابق(١٢)، كما صاحب وجود هذا النهر إعمار للأراضي الواقعة على ضفتيه، وارتفاع أسعار الدور التي شيدت في تلك الأماكن، فقد زادت أسعار الغلات أضعافاً مضاعفة(١٣).

كانت المناطق الزراعية ولاسيما الصالحة للزراعة تمتد ما بين نهري دجلة والفرات الواقعة بين مدينة بغداد ومدينة الحلة، وتعد هذه البقعة من أغنى بقاع الأراضي العراقية وأكثرها إنتاجاً للمحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، لأنها تعتمد على نهري دجلة والفرات وفروعهما وقنواتهما الكثيرة المتواجدة في هذه البقعة وتغذيها بالمياه. فتميزت هذه البقعة الزراعية في إنتاجها للحنطة، ووفرة مزروعاتها وبساتينها، وكثرة نخيلها، مما أدى إلى رخص غلاتها، وتوفرها في أغلب فصول السنة، وتوفر الفواكه كما هو الحال في بغداد، إذ لم تختلف الأسعار في رخص محاصيلها الزراعية وتوفرها فقد ورد أنّ ضرائب القرى التي يغذيها نهر الملك(١٤) تتعدى ثلاثمائة قرية، وصلت إلى (خمسون) ألف دينار إلى خزينة الدولة الإيلخانية، كما وصلت واردات نهر عيسى(١٥) (ثمانمائة وست وسبعون) ألف دينار(١٦)، كما اشتهر العراق لاسيما بغداد وضواحيها بتوفر بعض المزروعات في أغلب فصول السنة(١٧).

ومن نتائج وفرة المزروعات والبساتين والحقول هي: زيادة في الإنتاج الحيواني والثروة الحيوانية، لاسيما الأغنام، والماعز والابقار، مما زاد من توفر اللحوم الحيوانية والألبان ومشتقاتها فهذا ابن بطوطة (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م) يصف الطريق المؤدي من بغداد إلى مكة المكرمة، وبالتحديد عند وصوله إلى الكوفة بقوله: " **ومنه إلى الكوفة اثنا عشر يوما في**

طريق سهل به المياه في المصانع ... وأتى العرب بالجمال والغنم فاشترى منهم الناس ما قدروا عليه ... ومن هذا الموضع إلى الكوفة ثلاث مراحل وبهذا الموضع بيوت كثيرة للعرب، ويقصدون الركب بالسمن واللبن وسوى ذلك"[١٨]، ومن ثمَّ يكمل حديثه بالقول: " **وليس فيما بعده إلى الكوفة، منهل مشهور إلا مشارع ماء الفرات وبه يتلقى كثير من أهل الكوفة الحاج ويأتون بالدقيق والخبز والتمر والفواكه**"[١٩] .

ويستطرد بالكلام عن مدينة النجف الأشرف التي يراها بأنها من أحسن مدن العراق فيثني على اتقان بناءها وكثافة سكانها ومن ثمَّ يصف أسواقها قائلاً: " **ولها أسواق حسنة نظيفة دخلناها من باب الحضرة، فاستقبلنا سوق البقالين والطباخين والخبازين، ثم سوق الفاكهة ثم سوق الخياطين والقيسارية، ثم سوق العطارين**"[٢٠].

كما احتفظت مدن جنوب العراق بالنشاط الزراعي نفسه، فلم تقل مدينة البصرة في هذا الجانب، فقد عرفت بكثرة بساتينها وإنتاجها للفواكه والتمور، حتى وصفها الرحالة ابن بطوطة –عند مروره بها في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي– وصفاً دقيقاً قائلا: "**ومدينة البصرة إحدى أمّهات العراق، الشهيرة الذكر في الآفاق، الفسيحة الأرجاء، المؤنقة الأفناء، ذات البساتين الكثيرة والفواكه الأثيرة، توفّر قسمها من النضارة والخصب، لما كانت مجمع البحرين: الأجاج والعذب، وليس في الدنيا أكثر نخلا منها فيباع التمر في سوقها بحساب أربعة عشر رطلا عراقية بدرهم**"[٢١]. وأكد القزويني (٦٨٢هـ/١٢٨٤م) هذا الوصف بقوله: "**إنّ البصرة كثيرة البساتين إلى حد يصعب معها على الإنسان النظر خلالها لمسافة طويلة**"[٢٢].

كما شهدت الأرض الممتدة ما بين نهر الفرات ومدينة الأنبار نشاطاً زراعياً منقطع النظير لكثرة البساتين الغناء الكثيفة الغنية بالإنتاج الزراعي، من الفواكه وغيرها، حتى وصفها المؤرخ رشيد الدين عندما كان برفقة السلطان غازان سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م)، بأنها: "**بساتين الظل الكثيف لا ينقطع عنها دواليب النواعير تتحرك فيها ليل ونهار**"[٢٣]. كما شهد الرحالة ابن بطوطة عند سفرته إلى الأنبار ووصوله إلى عانة سنة (٧٤٨هـ/ ١٣٤٨م)، قائلاً: "**ثم رحلت من بغداد فوصلت إلى مدينة الأنبار، ثم إلى هيت، ثم إلى الحديثة ثم إلى عانة، وهذه البلاد من أحسن البلاد وأخصبها، والطريق فيما بينها كثير**

العمارة كأن الماشي، في سوق من الأسواق وقد ذكرنا أنّا لم نر ما يشبه البلاد التي على نهر الصين إلا هذه البلاد"[٢٤]. وكذا الحال في مدينة الموصل التي اشتهرت في عصر الدولة الإيلخانية ببساتينها وخصوبة أراضيها، وانتفاع أهلها من مياه نهر دجلة فأقاموا عليها النواعير وشقوا القنوات ونصبوا عليها الطواحين للاستفادة من قوة دفع مياه نهر دجلة، فتدور الطواحين بحركته وسرعة جريانه[٢٥]، واشتهرت المناطق الزراعية في الدجيل الواقعة بالقرب من مدينة تكريت وعلى نهر دجلة بكثرة مزروعاتها وتوفر الفواكه فيها لاسيما الحمضيات والعنب والتمور، وكثرة القرى الزراعية والعمارة فيها[٢٦].

أما منطقة ديالى والتي كانت تعرف آنذاك بطريق خراسان، نسبة إلى نهر في ديالى أو نهر **تامرّا، هو: "ما تحت بعقوبا منه يسمّى بعقوبا، ومصبّه في دجلة يسمّى في ديالى**"[٢٧]، فقد كانت من أشد المدن ازدحاما بالقرى الزراعية واغناها نسبة إلى مدن العراق لكثرة بساتينها ونخيلها، وحمضياتها، لاسيما البرتقال والليمون وغيرها[٢٨].

وكانت هناك مدن أخرى عرفت برخص غلاتها ووفرتها في الأسواق منها مدينة واسط التي اشتهرت بنخيلها على الرغم من قلة العمارة في مركز المدينة وبقائها على العمارة القديمة، ولم تسجل فيها أي عمارة في هذه المدة إلا أنها عرفت بجودة منتجاتها الزراعية ومحاصيلها لاسيما القطن والتمور، والحبوب والحنطة وغيرها فهي: "**مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، كثيرة الخيرات وافرة الغلات. تشقها دجلة. وإنها في فضاء من الأرض صحيحة الهواء عذبة الماء**"[٢٩]. أما ابن بطوطة فقد كان أدق في وصفه لمدينة واسط عند رؤيته لها قائلاً: " **مدينة واسط وهي حسنة الأقطار، كثيرة البساتين والأشجار، بها أعلام يهدي الخير شاهدهم وتهدى الاعتبار مشاهدهم، وأهلها من خيار أهل العراق...**" [٣٠].

ومدينة أربيل التي كانت قد عرفت باسم إربل في هذه المدة من حكم الايلخانيين فقد اشتهرت بإنتاجها للقطن والحنطة، وسنجار في تمويلها للفواكه المميزة كالزيتون والعنب الفاخر والتين وغيرها[٣١].

عندما دخل المغول إلى العراق كانت ملكية الأراضي تقسم على أراضي ملك للخليفة، وأراضي تابعة للديوان أي: أراضي الدولة العباسية، وأراضي الأوقاف (وقفية)[٣٢]، أما في

عهد الحكومة الإيلخانية فقد احتفظ صاحب الديوان الجويني بأنواع الملكيات نفسها الآنفة الذكر، وبالترتيب والتقسيم التي كانت عليه في عصر الخلافة العباسية الأخير، إلا بعض الفروق في محدودية الملكيات الفردية، فالأراضي الوقفية بقيت على حالها تحت إشراف من كانوا في العصر العباسي، منهم نصير الدين الطوسي، وابناؤه من بعده لمدة طويلة من العهد الايلخاني منها على سبيل المثال أحداث سنة (٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م): "**وفيها وصل نصير الدين محمد الطوسي إلى بغداد لتصفح الأحوال والنظر في الوقوف والبحث عن الأجناد والممالك...**"[٣٣]. أما الأراضي الديوانية وهي عبارة عن الأراضي العراقية التي وضع الايلخانيون أيديهم عليها، وكانت تمنح من قبل السلاطين المغول لمن يشاؤون، منها أراضي الخلفاء العباسيين التي وضعوا أيديهم عليها وأخذوها، فتمنح لنساء الايلخانين ولأمرائهم، منها على سبيل المثال، جزيرة ابن عمر التي اقطعها هولاكو لزوجته ثم أصبحت من بعدها لابنه (منكوتمر بن هولاكو) سنة (٦٨٠هـ/ ١٢٨٢م)[٣٤].

كما أن صاحب الديوان عطاء ملك الجويني استولى على أفضل الأراضي الزراعية والبساتين حتى كُتبتْ فيه التقارير إلى السلطان الايلخاني (اباقا بن هولاكو) في عاصمته تبريز مما جعله يبيع أكثرها لكي لا يخسر منصبه كحاكم للعراق، ويبعد الشبهة عنه، ويصحح خطأه في الطمع بهذه الأراضي، ويبرهن للسلطان أباقا عدم صحة ما وصله من أخبار[٣٥].

وقد تميزت مدة حكم الايلخانين بإكثارهم من الاقطاعات أكثر مما كان عليه في زمن الخلفاء العباسيين، هذه الاقطاعات كانت تعطى وتقدم من أجل الحصول على الخدمات العسكرية لصالحها، من أجل توسعة نفوذهم في آسيا لاسيما حلمهم في الاستيلاء على بلاد الشام ومصر[٣٦]، ومنها على سبيل المثال ضمن حوادث سنة (٧١٨هـ/١٣١٨م) قدم على السلطان الايلخاني أبي سعيد بهادر خان[٣٧](٧١٦-٧٣٦هـ/١٣١٦-١٣٣٦م) الأمير فضل بن عيسى ولقائده الكبير جوبان إلى بغداد، فأعطى للأمير فضل ابن عيسى البصرة، ولقائده جوبان اقطاعات بلاد الشام[٣٨].

يتضح مما سبق ذكره إن مثل هذه الاقطاعات تضعف من اقتصاد العراق وتجعل أغلب وارداته تحت أيدي أفراد معينين دون غيرهم، ومن ثمَّ فإن تقسيم الأرباح سيكون أيضاً غير

عادل وستكون الأرباح وثمرة الإنتاج العالي للغلات من المزروعات العائدة إلى أفراد قد لا يتجاوز عددهم العشرات المتمثلين بحاشية السلطة الحاكمة للدولة الإيلخانية، وأبنائهم وموظفيهم الإداريين وقادتهم العسكريين، ولم يكن نصيب المزارع العراقي سوى التعب والمجهود وخسارة العمر ولم يحصد سوى قوت يومه، وحصوله على احتياجاته من المواد الزراعية من الخضر والفواكه بأسعار مناسبة، فقد اضعفت هذه السياسة اقتصاد عامة الناس في أرض السواد، مقابل ظهور طبقة الإقطاعيين وزيادة نفوذ الايلخانين واتباعهم فيه وهذا ما يسبب ضعف في الموارد والدخول للعامة، وزيادة موارد ودخول الخاصة من فئات المجتمع آنذاك.

وما يؤكد هذا الرأي هي الضرائب التي فرضتها الدولة الإيلخانية على عامة الناس في أرض السواد، وما كانت إلا استمرار لأنواع من الضرائب في العصر العباسي الأخير .

ثانياً: الصناعة:

اشتهرت أرض السواد بتعدد الصناعات واختلافها لكثرة الإنتاج الزراعي ووفرة المواد الأولية لأغلب الصناعات لاسيما المعادن، والأحجار الكريمة، والنباتات الداخلة في الصناعة كقصب السكر وغيرها، فقد وردت الصناعات في العراق قبل سقوط بغداد سنة (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، والتي استمرت بعد السقوط في إنتاجها، منها على سبيل المثال ما أورده الرحالة ابن جبير عندما زار العراق في رحلته سنة (٥٨٠هـ/ ١١٨٥م)، إنه شاهد محلات لبيع الثياب العتابية: وهي محلات مخصصة لصناعة الثياب والملابس المنسوجة من الحرير بمختلف الألوان بقوله: "**وأسماء سائر المحلات يطول ذكرها كالوسيطة وهي بين دجلة ونهر يتفرع من الفرات ومن أسماء المحلات العتابية وبها تصنع الثياب العتابية وهي حرير وقطن مختلفات الألوان ومنها الحربية وهي أعلاها وليس وراءها الا القرى الخارجة عن بغداد إلى أسماء يطول ذكرها**"[٣٩]، أما ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٩م) فقد أشار إلى بلدة (حربى) الواقعة في أطراف الدجيل غرب بغداد والتي كانت تصنع فيها الثياب القطنية بقوله: "**بليدة في أقصى دجيل بين بغداد وتكريت مقابل الحظيرة، تنسج فيها الثياب القطنية الغليظة وتحمل إلى سائر البلاد،**" [٤٠]، كما وافقه الرأي ابن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ/١٢٣٩م) قائلاً: " **حربى: بليدة في أعلى الدجيل، بين بغداد وتكريت،**

تنسج فيها الثياب القطنية الغليظة، وتحمل إلى سائر البلاد" [٤١]. وهذا إن دل على شيء فأنه يدل على استمرار العمل في صناعة تلك الثياب وبالجودة نفسها طيلة القرنين السابع والثامن الهجريين، واستمرار اشتهار أهلها بصناعتها .

وما اشتهرت به بلدة (الحضيرة) وهي ضمن قضاء الدجيل بالقرب من جهة تكريت بصنع الثياب المعروفة باسم (الكرباس الصفيق) التي يصدرها التجار أيضاً إلى سائر البلاد: "**الحَظِيرَةُ: بالفتح، وهي قرية كبيرة من أعمال بغداد من جهة تكريت من ناحية دجيل، ينسج فيها الثياب الكرباس الصفيق –الكرباسة: ثوب، وهي فارسية– ويحملها التجار إلى البلاد**"[٤٢].

كما أشار الرحالة ابن سعيد المغربي (ت٦٨٥هـ/١٢٨٧م) عند مروره في سفرته إلى العراق ومدنه إلى تعدد الصناعات في مدن العراق لاسيما الموصل المشهورة بصناعة الأواني النحاسية المطعمة، والثياب الحريرية[٤٣]. وأيضاً وجود صناعة الصابون والزجاج والقناديل الذهبية والفضية والحلي والأقمشة الفاخرة من الصوف والحرير والقطن[٤٤]: و" **القادسية أيضاً: قرية كبيرة من نواحي دجيل بين حربى وسامرّا يعمل بها الزجاج،**"[٤٥] ، وقد وردت رواية أخرى : "**دارُ الرَّيحانيينَ: وهي دار في دار الخلافة ببغداد مشرفة على سوق الرّيحان، ...وكان بالريحانيين ... سوق للعطارين فيه ثلاثة وأربعون دكاناً وستة عشر دكاناً كان فيها مدّاد الذهب وعدّة آدر**"[٤٦].

وقد استمرت هذه الصناعات في عهد الدولة الإيلخانية لاسيما بعد ما أمر به هولاكو من إصلاح ما تم تخريبه من مدن العراق التي قاومت دخولهم وإعادة أسواقها وعمارتها منها الموصل وأربيل التي كانت تسمى إربل وبغداد[٤٧].

أما المدن التي استسلمت دون مقاومة ولم تدخل في قتال أو مواجهة مع هولاكو فقد سلمت من الخراب والدمار وهي البصرة والكوفة والحلة، حتى ازدهر الاقتصاد فيها لاسيما الصناعات ازدهارا ملحوظا فكانت تلك المدن: "مجمع لطيبات الدينا ومحاسنها ومعدن لأرباب الغايات وآحاد الدهر لكل علم وصنعة"[٤٨]. وهذا النص يؤكد طبيعة النشاط الصناعي والصناعات والفنون وشهرتها في مدن العراق وما وصلت إليه آنذاك.

ويؤكد ابن بطوطة في رحلته إلى مدن العراق ومنها مروره ببغداد ومدنها سنة (٧٢٧هـ/١٣٢٧م) بقوله: "**والجانب الشرقي من المدينة حافل بالأسواق عظيم الترتيب، اعظم اسواقه يعرف بسوق الثلاثاء كل صناعة فيه على حدة**"(٤٩)، وقد استمرت هذه الصناعات في العراق طيلة العهد الجلائري لاسيما المنسوجات الحريرية المصنعة من الذهب والفضة والمرصعة بالأحجار الثمينة والمطرزة بشتى أنواع الرسومات من الطيور والأزهار والمناظر الطبيعية من النسيج الدمشقي وهو نسيج فاخر، فضلاً عن استعمال اللؤلؤ المستورد من الهند والمثقب خصيصا لبغداد في أوروبا ثم يحمل بعد ذلك إلى بغداد ليكون مهيئاً للعمل به وتطريز الثياب به(٥٠) **فقد أورد صاحب كتاب الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ترجمة لإبراهيم بن محمد بن سعدي الطيبي المشهور بابن السواملي قائلاً: والسوامل أوعية من حرث كان جده من بلدة الطيب فانتقل إلى واسط ثم تحول ابنه محمد إلى بغداد زمن الناصر فتعلم جمال الدين ثقب اللؤلؤ وجمع دراهم ودخل في تجارة الصين فتوغل وتمول ثم تقبل بلاداً بالعراق فكان يترفق بالرعية ويؤدي ما عليه وكان ينطوي على دين وكرم وبر واعتقاد في أهل الخير ... ثم إن التتار حطوا عليه في أخذ أمواله إلى أن تضعضع حاله ومات سنة ٧٠٦ وله ٧٦ سنة**"(٥١).

يتضح إن ما سبق ذكره ما هو إلاّ شذرات من الصناعات التي كانت في العراق في القرنين السابع والثامن الهجريين، ولا تعد إلاّ قطرة من بحر النشاط الصناعي الذي لحقته الضرائب حاله حال المجال الزراعي وما ترتبت عليه من آثار في الإنتاج الوفير والمطلوب من قبل التجارة الخارجية، إلاّ ان عائداته هي إلى الدولة المحتلة المتمثلة بالولاة الموكلين من قبل الإيلخانين، ليبقى سكان العراق تحت وطأة الفقر والعوز المادي، ليتمتع بخيراته المحتل الأجنبي الإيلخاني ومن بعده الجلائري .

ثالثاً: التجارة :

يعد العراق أحد أهم الحلقات للطرق التجارية ومن أهم بقاع الأرض والمعمورة في النشاط التجاري منذ بدأ الحضارات لغاية وقتنا الحاضر ولم تختلف أهميته في أي عصر من العصور التاريخية، فقد استمرت أهميته وأهمية موقعه الجغرافي ولاسيما في القرنين السابع والثامن الهجريين، ففي القرن السابع الهجري شهد العراق توجهاً جديداً للتجارة مع المشرق

وأقطاره، بعد أن عد العراق ضمن القاعدة الشرقية الأساسية للدولة الإيلخانية، فزادت من العلاقات التجارية مع بلدان المشرق الأقصى، وتركستان، لأن الدولة الإيلخانية تبعيتها للدولة المغولية مما جعل لها قواعد في الصين وغيرها من مدن المشرق الأقصى، فزاد من النشاط التجاري للعراق في هذه المدة مع المشرق، وقل مع المغرب بسبب العدوان المستمر بين المغول وبين بلاد الشام ومصر، وكانت بغداد أهم المدن من الناحية التجارية للدولة الإيلخانية فقد اعتمدت الدولة الإيلخانية في طرق تجارتها على الطريق البري الذي يربط بين العراق وآسيا، لاسيما إن المغول يدركون أهمية التجارة واستمرار نشاطها مع البلدان الأخرى كمورد مهم للدولة، لذلك فقد اعتنى الإيلخانيون بأمور الطرق التجارية من حيث المحافظة عليها وعدم تعرضها للسلب والنهب من قبل قطاع الطرق، وحافظوا على سلامتها فقد خلقوا جواً من الأمن والسلام على طول الطريق التجاري الذي يوصل تجارتها من وإلى العالم الإسلامي ومدنه، لاسيما بغداد فقد أقاموا حراسات في الطرق التجارية لتأمينها من قطاع الطرق واللصوص وهذا كان منذ بداية ظهور المغول كقوة تجتاح الأقاليم فقد ورد عن ذلك(٥٢). منها على سبيل المثال حدد السلطان محمود غازان مسؤولية ما يقع من قطاع الطرق واللصوص أو التهديدات للقوافل التجارية على سكان المناطق المجاورة للطرق التجارية والمارة بها تلك القوافل، إذ تقع على عاتق هذه المدن والبلدان تعيين الحرس اللازم لتأمين الطريق ليلاً ونهاراً ومراقبة الطرق وتأمينها(٥٣). إذ بعد أن استقر نظام الحكم للدولة الإيلخانية في العراق وأصبح هناك تعامل بينها وبين القبائل العربية التي استقرت في المدن وخارجها، نشطت الحرف بأنواعها المختلفة فمارس أبناء تلك القبائل هذه الحرف والمهن، حتى أصبح هناك فائض من تلك الصناعات، فضلاً عن مساهمتهم في حماية القوافل التجارية المارة بأراضيهم أو القريبة منها، فقاموا بأخذ الضريبة المسماة (ضريبة الخفارة)(٥٤)، إلاّ أنه في بعض الأحيان تلجأ بعض هذه القبائل لمهاجمة المدن القريبة منها وقطع طرق المواصلات بينها.

استمر هذا الإجراء لغاية الحكم الجلائري على العراق إذ لم يختلف حرصهم على تأمين سلامة القوافل التجارية، وما ينقل من خيرات العراق وصناعاته إلى البلدان الأخرى لاسيما

بلدان المبشرق[٥٥] ومن ثمَّ استمر النشاط التجاري وتطور لصالح الدولة المحتلة (الدولة الجلائرية).

طرق التجارة

تعددت أنواع الطرق التجارية، منها: الطرق التجارة الداخلية، وطرق التجارة الخارجية، فقد تميزت الطرق الداخلية والتي تكون بين المدن العراقية وأخرى بين المدن والمناطق الريفية، وثالثة بين القرى والأرياف، لتسيير البضائع بين المدينة والريف والقرى، أما طرق التجارة الخارجية بين العراق وبين الدول الأخرى والبلدان المجاورة في العهد الإيلخاني ومن بعده العهد الجلائري فقد تركزت من بغداد والطريق الرئيس إلى الموصل شمالاً وإلى البصرة، والكوفة وواسط جنوباً، فعن (ابن عبد الحق البغدادي) لوصفه منطقة: "**بثينة مصغّرا، بلفظ صاحبة جميل: هضبة على طريق السّفر بين البحرين والبصرة.**" [٥٦] ، وقوله عن: **بعقوبا: " ويقال لها باعقوبا أيضاً: مدينة على قصبة طريق خراسان، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، كثيرة البساتين يسقيها نهر جلولاء، وعليه فى وسطها قنطرة تتصل بسوقين من جانبيها، وبها حمّامات ومساجد.**"[٥٧].

كانت التجارة الخارجية تعتمد على الطريق النهري لنهري دجلة والفرات، أكثر من النقل البري لإمكانيه وصول السفن من الفرات إلى دجلة ومن ثم إلى البصرة التي يرتبط ميناؤها بالبحر وإلى السفن البحرية العالمية، للتفتح على طرق الهند والصين كذلك نهر الفرات واستخدامه كطريق نهري لنقل البضائع، وهذا ما ورد عند تعريف: " **بَلْجان: بالفتح، ثم السكون، وجيم وألف ونون: قرية كبيرة بين البصرة وعبّادان كانت فرض المراكب من كيش**"[٥٨]. ليدل على الطريق التجاري للسفن. ومنها ما أورده ابن (عبد الحق البغدادي) في قوله: " **التّستريّون: جمع نسبة محلّة كانت ببغداد، في الجانب الغربي بين دجلة وباب البصرة، يسكنها أهل تستر، يعمل بها الثياب التسترية.**" [٥٩].

وقد زادت أهمية الطرق التجارية مع زيادة العداء بين الإيلخانين وبين المماليك في بلاد الشام ومصر، مما سبب هذا العداء خسارة كبيرة لطرق التجارية المتربطة مع بلاد الشام بسبب المخاطر التي يتعرض لها التجار وقوافلهم، وكثرة الحروب في تلك المناطق[٦٠].

أما عن أهم المواد والبضائع التي تنقل في تلك القوافل التجارية، فهي: التوابل، والأحجار الكريمة والنفيسة والثمينة، والمنسوجات الحريرية والذهبية، وأنياب الفيل وكلها تجلب من المشرق لتباع في المغرب لاسيما دول أوروبا، لندرتها هناك(٦١).

ومما يدل على زيادة النشاط التجاري في القرنين السابع والثامن الهجريين ما ورد في نهاية الدولة الإيلخانية وبداية العصر الجلائري في العراق وما وصلت اليه واردات التجارة مبلغ (١,٩٢٥.٠٠٠) مليون دينار آنذاك(٦٢)، كما أشار الرحالة ابن بطوطة لكثرة الخانات ومحطات الاستراحة على طرق مدن العراق وكثرة أسواقها، لاسيما ما تتميز به تلك الأسواق من تنوع البضائع، وندرتها، مثل التوابل والعقاقير بكميات تصدر إلى البلدان الأخرى عند وصولها إلى مدن العراق(٦٣).

لكن المهم في الأمر أن هذه الحركة التجارية الواسعة والتي تدر أرباحاً طائلة كلها تعود إلى الدولة المحتلة سواء الإيلخانية أو الجلائرية، ويبقى أهل العراق تحت رحى الضرائب التي أثقلت كاهلهم لينتج عنها ضنك المعيشة.

مما سبق ذكره يتضح أن الدولتين الإيلخانية والجلائرية لم تقم بأي عمل للتوسعة أو إضافة طرق جديدة للطرق التجارية سواء أكانت نهرية أم بحرية سوى ما تم ذكره عن الأنهر وإدامتها آنفاً، ولم يسجل لهم أي إعمار في هذا المجال.

رابعاً: الضرائب والنقود

(أ) الضرائب

لا يخفى على القارئ الكريم ما للضرائب من أثر في إثقال كاهل المواطنين، ومساهمتها في تردي أوضاعهم الاقتصادية فقد كانت تجبى منهم بأسلوب تعسفي قهري يعكس قسوة الحكام المغول وموظفي الدواوين المحلية، ففي الدولتين الإيلخانية والجلائرية تم فرض مختلف أنواع الضرائب الشرعية وغير الشرعية على عامة الناس في أرض السواد، وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين يرى أنها كانت امتداد لضرائب العصر العباسي الأخير وأنها كانت أشد قسوة وعنفاً(١). إلا أن بعض هذه الضرائب المستحدثة لم تكن أشد عنفاً وقسوة فقط، بل تعدت كافة حدود الشريعة الإسلامية، وهذا يعود إلى ديانة المغول وعدم التزامها بالنظام

الإسلامي للخلافة العباسية التي أسقطتها وسيطرت على مقدراتها الاقتصادية جميعها ومنها المالية .

ولهذا فهناك ضرائب استحدثت على عهد الإيلخانين كانت غامضة وغير صريحة ومريبة مما أثارت بعض الشكوك .

فضلاً عن ضرائب استحدثت على عهد الإيلخانيين لا مسوغ شرعي أو قانوني لوجودها سوى تسلطهم ونفوذهم على أهل العراق أثقلت من كاهل العامة واتعبتهم اقتصادياً، منها على سبيل المثال، ضمن أحداث سنة (٦٧٢هـ/١٢٧٣م) عندما زار السلطان اباقا خان بغداد فإنَّه: "**أمر بالإحسان إلى الرعايا وتخفيف التمغات**[٦٤] **وحذف الأثقال عنهم وكتب ذلك على حيطان جامع المستنصرية**"[٦٥]، ومنها على سبيل المثال: ضريبة المساعدات الإجبارية للدولة الإيلخانية في حروبها مع الدول المجاورة، وضريبة العقارات التي لم تكن موجودة من قبل تفرض على كل عقار من البائع والمشتري، وضريبة الرؤوس على أهل الذمة، وضريبة على كل ما يباع في الأسواق، وأضافوا ضريبة على أملاك الأوقاف سميت بـ(حصة الديوان) وهو مسمى ومسوغ لسلب ما يستطيعون سلبه من أملاك الأوقاف[٦٦]، كذلك ضريبة نقل الإرث والتركات التي فرضوها ولا يوجد مسوغ أو دليل على وجودها في الشريعة الإسلامية، فقد وردت الرواية الواردة عن صاحب الديوان عطا ملك الجويني (٦٥٧هـ -٦٨١هـ/١٢٥٩-١٢٨٣م) بقوله: "**عندما عهد لهولاكو حكم العراق وجدت ضرائب الإرث تؤخذ في تلك المنطقة بأجمعها، ولكني الغيتها**"[٦٧]، وضرائب أخرى على التجارة الداخلية والتجارة الخارجية[٦٨]، إلا أنه في بعض الأحيان كان يراعى فيها الأحوال العامة بالتخفيف من الضرائب، منها: مرسوم صدر من قبل السلطان أباقا بن هولاكو الذي تم ذكره للتخفيف عن الناس ضمن أحداث سنة (٦٧٢هـ/١٢٧٤م) عندما زار العراق وذهب إلى بغداد فأصدر مرسوماً بالإحسان إلى الرعية والتخفيف عنهم بجزء من هذه الضرائب[٦٩]. وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلا أنه لا يعد هذا الأمر إحسانا لأهل العراق فالضرائب المأخوذة هي أصلا ليست من حقهم، والنشاط الاقتصادي الذي كان يشهده العراق آنذاك نتيجة جهود العراقيين أنفسهم، ومعاناتهم مع الأوضاع السائدة، وتكيفهم مع البيئة من أجل الحصول على إنتاج أعلى ولا فضل للدولة الإيلخانية فيه عليهم.

توجد إشارة أخرى إلى وجود ديوان ضرائب التركات، ضمن حوادث سنة (٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م) فقد وردت رواية عنه: "**وفي صفر وصل إلى بغداد جماعة من اليهود من أهل تفليس وقد رتبوا ولاة على تركات المسلمين**"[٧٠]، وعلى ما يبدو أن صاحب الديون علاء الدين بن عطاء ملك الجويني قد أعاد هذه الضرائب، ولعله احتمال آخر بأن صاحب الديوان أمر بإبطالها إلّا أنّه لم يتم تفعيل الأمر بالشكل العملي وبقيت دواوين التركات فعالة. وكذلك ما ورد ضمن أحداث سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م) وفيها: "**وصل إلى بغداد زين الدين محمد الخالدي على أنَّه قاضي القضاة متولي الوقوف والوكالة والتركات والمقاطعات...**"[٧١] .

كما أن ضريبة العقارات والبيوت فرضت لأول مرة في العراق بالعصر الإيلخاني سنة (٦٧٧هـ/ ١٢٧٩م) بأمر من صاحب الديوان علاء الدين بن عطا ملك الجويني، فقد أمر بإحصاء الدور في بغداد وفرض ضريبة أجرة شهرين عليها[٧٢]، حتى أثقل كاهل العامة بالضرائب المتعددة .

يتضح مما سبق أن أهل العراق وهم السواد الأعظم قد أثقل كاهلهم بشتى أنواع الضرائب المتعددة والمختلفة على مجالات الحياة كافة بدءاً من الزراعة وانتهاءً بالإرث الذي هو حق مشروع لكل إنسان، وما مارسته الدولة الإيلخانية من تعدد الضرائب لدرجة عجز عن دفعها العامة، فقد أثرت على مستوى المعيشة عندهم، وباتت أغلب فئات المجتمع تحت خط الفقر، على الرغم من نشاطهم وجهدهم في الإنتاج.

من الجدير بالذكر وجود محاولة أخرى للتخفيف عن كاهل الناس والحد من الضرائب وثقلها عليهم ففي سنة (٦٩٣هـ/١٢٩٤م) أصدر السلطان كيخاتو الإيلخاني إلى واليه شمس الدين محمد التركستاني المعروف بالسكورجي: "**بالمسير إلى العراق والياً عليها مزيلاً عن الرعية ما جدد عليهم من الأثقال وإظهار العدل والإحسان وحسن النظر في أحوال الناس**"[٧٣]، وكذلك هناك محاولة أخرى، وهي صدور أمر مرسومي من قبل السلطان محمود غازان سنة (٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م) يأمر به إصلاح أمر الضرائب في الحكومة الإيلخانية ويحذر جباة الضرائب من أخذهم أضعاف المبالغ المطلوبة من الناس ضمن مسميات متعددة لم تكن موجودة في الضرائب المفروضة من قبل الولاة الإيلخانين في العراق[٧٤]. كما يتضح من

هذه المعلومة ظلم الجباة إلى العامة باستحصالهم أموالاً غير مأذون لهم أخذها من الناس، وتبين مدى الظلم الواقع على أهل العراق آنذاك.

(ب) النقود

كان الدينار الذهبي والدرهم الفضي[٧٥] هما النقدان الأساسيان اللذان يتم التعامل بهما، طيلة عهد الخلافة العباسية بعصورها المختلفة حتى استقر في أواخر العهد العباسي الأخير على اعتماد نظام النقد المزدوج، وعلى هذا الأساس تم تحديد أغلب الالتزامات الشرعية طالما كانت الدولة – أي الخلافة – قائمة. ويبدو أن الأوضاع السياسية بدأت بالتحول في العراق تحديداً .

ومن الطبيعي أن تبدأ الأحوال بالتغيير والتحول بالنسبة للالتزامات الشرعية والمالية بحكم أن العراق لم يعد ذلك البلد أو الدولة ذات الاستقلال والصفة الشرعية التي كانت له بحكم كونه مقراً للخلافة وحاضرتها فيه، فلم يعد له نظامه وسلطته الخاصة به، وتشريعاته التي اعتاد عليها طيلة عصوره الإسلامية وتحديداً في العصر العباسي فقد كانت النقود تصدر في العراق بصفة رسمية ومعتمدة ولهذا حافظت على مكانتها حتى في أسوء الظروف التي تمر على البلاد .

أما بعد انهيار الخلافة وسقوطها على يد الغزاة المغول وتولي الحكام الإيلخانين للعراق، شهدت النقود تدهوراً ملحوظاً بدأ معنوياً برفع الإشارات التي تدل على اسم الخليفة العباسي، واستبدلت بعبارات تحمل اسم الإيلخان الحاكم وبيان تبعيته لإمبراطور المغول – الخان الأعظم – في العاصمة قرارقورم[٧٦] وهذا التغيير الذي كان له قيمة وهدف معنوي فهو يدل على إسقاط الخلافة العباسية، وإشارة إلى تسلط المغول وهذا هدف سياسي بحت .

وأما من الناحية المادية فتتعلق بالتدهور النقدي، والمكانة الاقتصادية فقد بدأ التلاعب والغش في السكة على المستويين الرسمي والمستوى الفردي لأشخاص من السراة ولهم سلطة مما أسهم في تردي الوضع الاقتصادي،وشيوع النقود المزيفة[٧٧].

وبدءاً اعتمد المغول ما يسمى بـ (التومان) [٧٨] إلى النظام النقدي المزدوج، إلا أنه لا يمثل إلا قيمة عددية لا أكثر – أي لا يوجد نقد بحد ذاته بهذه القيمة متداولاً في المعاملات التجارية – وقد حافظ النظام النقدي بالاستقرار طيلة عهود الإيلخانات الأوائل، ففي سنة

٦٦٠هـ/١٢٦١م تم إبطال الدراهم المسماة بالسواد – أي التي تكون مزيجاً من النحاس والفضة – فقد ورد في الحوادث الجامعة ما نصه: " أبطلت الدراهم السواد بالموصل، وكانت نحو أربعين درهماً بدينار وضرب بها دراهم نقرة وفلوس"[٧٩] .

والظاهر أن الأزمات المالية والنقص في المعدن الثمين سواء الذهب أو الفضة وراء ضرب فلوس من النحاس تعرف بـ (المس) ليتعامل بها الناس في بغداد وغيرها من مدن العراق في سنة (٦٦٦هـ/١٢٦٧م) فقد جاء: " أمر علاء الدين صاحب الديوان .... وأمر بضرب فلوس من المس ليتعامل بها الناس ببغداد وغيرها، كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم، وبكل دينار خمسة أرطال"[٨٠] .

وفي سنة (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) تبدأ النقود بالتعرض للتزييف والتلاعب الذي يقوم به أشخاص من الأعيان والسراة " **وفيها نسب جماعة من أهل بغداد إلى ضرب الدراهم الزيوف فأخذ بعضهم وضرب فأقر على جماعة: منهم نجم الدين حيدر بن الأيسر، وكان من أعيان المتصرفين، وأمر صاحب الديوان بقطع أيدي جماعة: منهم بن الأخضر، كان ينقش السكة، وقرر على ابن الأيسر مالاً فأداه** "[٨١] .

وعلى ما يبدو أن النقود عانت كثيراً من الاختلاف في القيمة كما عانت من اختلاف الأوزان أو التزييف والغش سواء بالمعدن أو الحجم ولهذا فأن ضرب النقود أو إبطالها يعكس الحالة الاقتصادية من جهة والوضع السياسي والأمني المستقر من جهة ولهذا نجد في السنتين (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) و (٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) ضربت نقود وأُبطلت نقود لعدة مرات وهذا يشير إلى التذبذب وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والنظام المالي فقد ورد أنه في سنة (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) " **أبطلت الفلوس النحاس، وضرب عوضاً عنها فلوس فضة، جعلت كل اثني عشر فلساً بدرهم وسميت "دناكش" ثم أبطلت في سنة ثلاث وثمانين، وأعيدت الفلوس المس وتعامل الناس بها كل ثلاثين فلساً بدرهم**"[٨٢] .

أما في سنة أربع وثمانين وستمائة فقد كان فيها ضرب النقود وإبطالها فضلاً عن تغيير قيمتها المادية واختلافها، إذ ضربت دراهم سميت بالأبغانية[٨٣] كان التعامل بها عدداً " **أبطلت الدراهم وتعطلت أمور العالم .. وضرب دراهم غيرها وقرر سعرها ثمانية مثاقيل**

بدينار، واختلفت قيمة الدراهم الأولى فكان منها عشرة مثاقيل بدينار ومنها اثنا عشر مثقالاً بدينار ... ثم ضرب في بقية السنة دراهم مثل الدراهم الأبغانية"(٨٤) .

ويشير القلقشندي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م) إلى أنَّ العراق في أواخر العهد الإيلخاني فيه نوعان من الدينار هما: (العوال)(٨٥)، وهو اثنا عشر درهماً كل درهم وزنه قيراطين وحبتين كل قيراط ثلاث حبات وكل حبة أربعة فلوس، أما النوع الثاني فهو الدينار (المرسل) وكان يساوي عشرة دراهم، والأخير هو المعتمد عند أهل بغداد وتجارها في معاملاتهم. (٨٦)

وهذا الاختلاف في قيم النقود وأوزانها كان له أثراً سيئاً في تردي الوضع الاقتصادي للسكان في العراق، وأثر بشكل مباشر على التجارة، لأن التجار كانوا يخشون التعامل بالنقد الرديء أو الذي يكون معدنه رخيص(٨٧) وهذا يرجع أيضاً إلى اختلاف قيم النقود بين العراق وباقي الولايات التي كانت خاضعة لإمبراطورية المغول المستدامة الأطراف فخشي التجار التعامل مع المناطق والولايات ذات العملة الدريئة .

وفي سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م تدهور النقد إلى حد التخلي عن التعامل بالذهب والفضة، واستبدالهما بالعملة النقدية الورقية المسماة بـ (الجاو) (٨٨)، والذي تم التعامل به في (تبريز) بالقوة والقهر مسبباً لهم الضرر والأذى، فاستعد أهل (بغداد) بعدما سمعوا ما جرى في تبريز من تعذر للأقوات وانقطاع المواد حتى لطف الله بالعباد عندما أُبطل قبل أن تصل أحماله إلى بغداد، " **ثم حمل منه عدة أحمال إلى بغداد صحبة الأمير لكزي ابن أرغون آقا، فلما بلغ ذلك أهلها استعدوا بالأقوات وغيرها ... فلما أنهي ذلك إلى السلطان كيخانو أمر بإبطاله فأبطل قبل وصول لكزي إلى بغداد وكفى الله العالم شره"(٨٩).**

والواقع أن الأوضاع الاقتصادية كانت في تحسن شديد في (٦٩٠هـ/١٢٩١م) وواردات الضرائب في الخزينة في ارتفاع ملحوظ نتيجة الاستقرار النسبي بعد مرحلة الغزو المغولي، إلا أن السبب الرئيس في العجز الحاصل في الخزينة سنة (٦٩٣هـ/١٢٩٣م) كان يعود إلى الإسراف الشديد الذي كان يتعامل به السلطان (كيخاتو شمس الدين التركستاني) الذي تولى عرش الإيلخانين مسبباً حدوث أزمة مالية خانقة لديوان الممالك الإيلخاني(٩٠) مما سبب أزمة عامة لكل الولايات التابعة للسلطنة، هذا إلى جانب الثورات والتمرد في بلاد الروم وغيرها والتي استنزفت جزءًا من موارد الدولة، إلى جانب ما ذكرنا من ميل (كيخاتو خان) إلى

التبذير بالأموال والانغماس في اللهو والملذات إلى الحد الذي بدد فيه الذهب والفضة وكل ما يرد إلى ديوان الممالك من النفائس من الدواوين المحلية في الولايات ومنها (العراق)[٩١].

أما في عهد السلطان (غازان)، فقد بدأ أولى إصلاحاته النقدية به سنة (٦٩٧هـ/١٢٩٧م بقتل (صدر الدين أحمد بن عبد الرزاق الخالدي)، الذي كان وراء إظهار عملة (الجاو) وأجبر عليها الناس للتعامل بها[٩٢] .

وفي سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م كانت السنة التي أعاد فيها النقد إلى عهده فقد جاء أنه " أمر أن يصفى الذهب والفضة من الغش ويبالغ في ذلك، وتضرب الدراهم متساوية الوزن ليتعامل بها الناس عدداً، ويكون وزن الدرهم نصف مثقال، وعملت دراهم وزن الدرهم منها ثلاثة مثاقيل ... وأمر أن يعمل ذلك في جميع الممالك فعمل وانتفع الناس به"[٩٣] .

وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن النقود كان لها الأثر الواضح والمباشر على حياة السكان في العراق وباقي الولايات ولاسيما أثرها على الوضع الاقتصادي لاسيما التجارة للتماس المباشر لها بالنقود، كما أنه يعكس لنا صوراً من سياسة الحكام وسلوكهم وما يؤثرونه إما بالجشع والأطماع الشخصية من الإيلخانات أنفسهم مع حاشيتهم وموظفيهم الإداريين أو تمثل إصلاحاً استوجبته المصلحة العامة .

وبصورة عامة يتبين لنا أنه كان للنقود أهمية كبيرة وبارزة في استقرار وازدهار الوضع الاقتصادي طالما يخلو من الغش والتزييف، ويحافظ على قيمته المادية، ومن ثَمَّ ينتفع به الناس كافة على مختلف طبقاتهم الاجتماعية وبالوقت ذاته يكون مفتاح أمان بالنسبة للتجار في العراق ومدنه مع الولايات الأخرى .

ولم يقف أثر تدهور العملة أو النقد عند حدود التجارة والتجار، فقد يؤثر على أهل الحرف والصناع في مزاولة أعمالهم وكساد البضائع وهذا عدم الاستقرار واختلاف قيمة النقد، واستبدال المعدن الثمين بمعدن رخيص يؤثر سلباً على حياة الناس والاقتصاد في البلاد مما يخلق أزمات مالية شديدة .

العوامل التي أسهمت في تردي الوضع الاقتصادي

هنالك عوامل أسهمت في الوضع الاقتصادي المتردي للمجتمع العراقي بالعموم طيلة مدة الحكم المغولي المتمثل بإدارة الحكم (الإيلخاني الجلائري) (٦٥٦هـ-٨١٤هـ/١٢٥٨-

١٤١١م) [٩٤]، وهذه العوامل لها الأثر المباشر على الاقتصاد العراقي في أغلب مدن البلاد، إذ سببت أزمات اقتصادية أثرت على مختلف الطبقات الاجتماعية، نتجت عنه آثار بشرية ومادية تسببت بضعف الاقتصاد في مختلف مظاهره سواء الزراعية أو التجارية وحتى الصناعية .

انقسمت هذه العوامل على قسمين أو عاملين، هما: عوامل طبيعية، وعوامل بشرية.

أولاً: العوامل الطبيعية

وتتمثل بمختلف الظواهر الطبيعية التي إذا ما اشتدت أدت إلى نتائج غير متوقعة فيطلق عليها كارثة مثل الزلازل والهزات الأرضية الشديدة[٩٥] وما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على الناس بسبب هدم البيوت والأسواق فضلاً عن الخسائر في الأرواح وما تخلفه من فزع ورعب في نفوس الناس، ومن هذه العوامل الطبيعية التي كانت تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي هي تناوب حوادث الفيضانات والغرق من جهة وحالات الجفاف وانقطاع الغيث من جهة أخرى[٩٦] فقد أسهب (ابن الفوطي ت٧٢٣هـ/١٣٢٣م) في ذكر معظم الحوادث التي وثقها كونه عاصرها ومنها ما حدث في سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م إذ ذكر ابن الفوطي: " **وفيها زادت دجلة وغرق ببغداد عدة أماكن وانفتح في القورج[٩٧] فتحة عظيمة ...** [٩٨] **والذي تكرر في سنة (٦٨٣هـ/١٢٨٤م) " وفيها زادت دجلة زيادة عظيمة وغرقت في الجانب الغربي من بغداد عدة نواحٍ، ووصل إلى قباب دير الثعالب ... وتهدمت حيطان البساتين ودار الرقيق[٩٩] وهلكت الأشجار**"[١٠٠] وهذا التلف الذي يحصل للأشجار والغلال يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وقلة الحبوب والثمار.

ويبدو أنه كما كان تأثير الفيضانات وارتفاع مناسيب الأنهار يضر بالمزارع ويتلف المحاصيل كان للجفاف وانقطاع الغيث أثراً على حياة الناس والزراعة مما ينتج عنه تعذر الأقوات الذي تكرر في السنوات (٦٧٤هـ/١٢٧٥م و ٦٧٦هـ/١٢٧٧م و ٦٨٦هـ/١٢٨٧م) [١٠١]، كما كان لموجات البرد الشديد وتساقط حبات البرد – الحالوب– الكبار نفس الأثر السيء على الأشجار والثمار وحتى الحيوانات فقد ورد عن سنة (٦٧٤هـ/١٢٧٥م) أنه: وقع ببغداد وفر كثير علا على الأرض مقدار شبر وهبت ريح شديدة ... وفي آذار جاء برد

عظيم جمد الماء منه وأتلف الأشجار، ووقع في نيسان ببغداد برد كبار أهلك الزروع وقتل المواشي والغنم والطيور[١٠٢] .

أما في سنة (٦٧٦هـ/١٢٧٧م) فأنه: " **في آذار وقع برد كبار أتلف كثير من الزروع في الحلة ونهر الملك ونهر عيسى**"[١٠٣] .

ومن المشاكل التي واجهتها الزراعة وانعكس تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية عموماً، وعلى أقوات الناس خصوصاً هي هجوم أسراب الجراد والظواري، التي تأكل الغلال وتهلك كل ما في الأرض من زروع فتشح السلع والحبوب[١٠٤]، فقد هاجم في سنة ٦٧٢هـ/١٢٧٣م مدن الحلة والكوفة وبغداد وكان هجوماً شرساً بحيث أكل الغلات وسائر الزروع وحتى خوص النخيل وورق الأشجار[١٠٥] .

وفي بغداد سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤م ظهر فيها " **جراد دباب أتلف أشياء كثيرة من الزروع والغلات والكرم وغير ذلك**"[١٠٦] .

أما بالنسبة للأوبئة فقد تعرضت البلاد الإسلامية عموماً ومنها العراق إلى كثير من الأمراض والأوبئة التي فتكت بالإنسان وكانت تزداد انتشاراً في سنوات اشتداد الجفاف والقحط، فضلاً عن التقلبات المناخية، والتي كانت إلى جانب فتكها بالإنسان تؤثر على البيئة فتطال الحيوانات وكانت تسبب فساد الهواء والمياه[١٠٧]. ومن أشهر هذه الأوبئة انتشاراً وفتكاً كان وباء الطاعون الأسود[١٠٨]. ففي سنة ٦٥٦هـ /١٢٥٨م عمَّ البلاد وباء الطاعون الذي انتشر من كثرة القتل وانتشار الجثث في الشوارع ببلاد العراق[١٠٩] .

ومن الراجح أن يكون للإهمال وعدم الاهتمام بنظافة الطرق العامة ومياه الأنهار والقنوات أثراً مباشراً بانتقال هذه الأمراض حتى إلى خارج حدود العراق عن طريق الهواء كما حدث ذلك عندما انتشر الطاعون في بلاد الشام وتسبب بهلاك أكثر السكان هناك إلى جانب تفشي أمراض أخرى كالحمى الوبائية ومرض الجدري الذي عمَّ بلاد العراق والشام وبلد الجبل وغيرها من البلاد [١١٠]. كما أصاب الناس السعال حتى كثر فيهم وانتشر في سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩م سبب فساد الهواء في أكثر بلاد العجم والموصل وبغداد والحلة . والكوفة. وواسط. والبصرة وجميع نواحي العراق[١١١] .

أما الحرائق، والتي كانت تحدث لأسباب عدة وفترات مختلفة طيلة العهود العباسية ولاسيما المتأخرة منها، والتي ظلت تحدث حتى بعد دخول المغول، وانهيار الخلافة العباسية في بغداد (٦٥٦هـ/١٢٥٨م)[١١٢] فقد كانت تحدث أما بسبب الحروب والفتن المحلية نتيجة الخلافات الدينية بين المسلمين وأهل الذمة[١١٣] ، أو بين أهل المحال في بغداد لصراعات عرقية أو مذهبية[١١٤]

وقد تحدث الحرائق بسبب الإهمال مخلفة أضرار جسيمة يتعرض لها أصحاب الدكاكين والمتاجر في الأسواق كما حدث في سنة ٦٧٠هـ/١٢٧١م عندما " **وقع حريق كبير في سوق المدرسة النظامية فاحترق جميعه ... وذهب من أموال الناس شيء كثير** "[١١٥] .

وقد تنسب بعض الحرائق لأسباب مجهولة كما حدث في سنة ٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م فقد ورد أنه: " **تكرر وقوع النار في أسواق بغداد ومساكنها من منتصف المحرم إلى آخر صفر ... ويستعد الناس في السطوح بالماء لإطفاء النار ولم يعلم سبب ذلك** "[١١٦] .

وبالعموم فإن مختلف أسباب الحرائق كانت تخلف أضرار جسيمة بأرواح السكان فضلاً عن خسائر مادية أثرت بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية بسبب حرق الزروع والثمار وتلف البضائع والسلع في المتاجر والأراضي الزراعية وغير ذلك .

وورد أنه في سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م أنه " ظهر بالحجاز نار أذابت الصخور كما ظهرت في سنة أربع وخمسين وستمائة إلا أن هذه كانت تتراقى إلى عنان السماء ثم تهبط ويسمع لها دوي عال، وإذا ألقي فيها الخشب وكل ما تأكله النار تحرقه، ودامت على ذلك ثلاثة أيام"[١١٧] .

أو قد تحدث نتيجة الظواهر الطبيعية كالصواعق التي كانت تضرب البلاد كمظهر من مظاهر غضب الطبيعة التي ينتج عنها الأعاصير والعواصف والسيول وبالتالي تؤثر على حياة الناس الذين يكونون عرضة إلى أخطار الموت والدمار الذي يؤدي إلى حدوث أضرار اقتصادية[١١٨] .

ثانياً: العوامل البشرية

وتعود هذه العوامل إلى كل ما يتصل بأفعال البشر أفراداً وجماعات[١١٩]، والتي كان أي تصرف يصدر عنها يؤثر على الحياة العامة بكل جوانبها ومنها الجانب الاقتصادي، وهذ

العوامل تكون ذات حدين أو مسارين أحدهما يرجع إلى الوضع السياسي وما ترتب عليه من سوء تدبير الحكام وما استحدثته سياستهم المفروضة على سكان العراق، والآخر هو الذي يرتبط بالتركيبة الاجتماعية وما يؤثر عليها في مختلف الجوانب الأمنية والدينية والاقتصادية والتي إذا ما تضافرت مع بعضها يمكن أن نرجعها أيضاً إلى سوء سياسة الحكام وموظفيهم الإداريين والعسكريين، وسنحاول أن نتكلم بإيجاز عن كلاً منها .

ومن أبرز العوامل البشرية التي أضعفت الاقتصاد في أرض السواد، هو سيطرة الحكام الإيلخانيين على الأراضي الديوانية[١٢٠]، والتي كانت تمنح بصفة هدايا إلى نساء الإيلخانيون وأمراؤهم كما حدث لجزيرة ابن عمر[١٢١]، فضلاً عن استيلاؤهم على أفضل الأراضي الزراعية ذات الوفرة في الموارد الاقتصادية وهذا التعدي تكرر في العهد الإيلخاني على عهد (صاحب الديوان) علاء الدين عطاء ملك[١٢٢]، وحصل أيضاً في العهد الجلائري (٧٣٨-٨١٤هـ/١٣٣٨-١٤١١م) [١٢٣] عندما استغلوا الموارد الاقتصادية لأراضي مدينة الحلة لاسيما الناتج الزراعي لاستغلاله في تمويل جيوشهم[١٢٤] وعندما لجأ السلاطين الجلائريون إلى الحلة لمواجهة الأزمات القاسية التي تواجهها بغداد كحصول الأمراض أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية[١٢٥] .

وهذا الاستغلال أدى بالغالب إلى شحة أو نقص بالموارد دون المحاولة من حكام المغول إلى استصلاح الأراضي أو تحسين الناتج الزراعي لمواجهة الأزمات من جهة ومن جهة أخرى استنزاف لثروات الأراضي الزراعية في العراق من أجل حروبهم الخارجية وتمويل جيوشهم ، وهذا الأمر يحدو بنا إلى تسليط الضوء على عامل آخر من العوامل البشرية والصراعات والنزاعات بين أمراء المغول أنفسهم بسبب التنافس على المناصب والتي اشتدت بين أمراء الأطراف لاسيما بعد وفاة السلطان أبي سعيد سنة (٧٣٦هـ/١٣٣٥م)، حتى دخلوا في سلسلة من الصراعات الأسرية بين العائلة الحاكمة نفسها[١٢٦]، فضلاً عن الصراع المزمن بين الإيلخانيين والمماليك والتي كانت من أسباب تردي التجارة بين العراق والبلاد العربية المحيطة به نتيجة ضياع الأمن وقطع الطرق على التجار[١٢٧] .

ومن العوامل البشرية التي كانت وراء الأضرار التي تصيب الاقتصاد في العراق، ولو بصورة غير مباشرة هي كثرة الحروب المحلية والفتن بين أصحاب المحال في بغداد وبين

الفئات الاجتماعية المتناحرة سواء بين أصحاب الحرف من جهة، وبين الفئات الدينية أي بين المسلمين وأهل الذمة، والتي تكررت بين المسلمين والنصارى تحديداً لما عرف من ميل شديد للمغول اتجاه النصارى وتفضيلهم على باقي الديانات، وهذا الأمر سبب خلافاً واضحاً ترك أثراً على الوضع الاقتصادي لأن هذه الفتن كانت ينتج عنها هجوم على المحلات والأسواق وحرقها أو نهبها، مما يضر بالناس لاسيما البسطاء من العامة فتشح المواد والسلع، ومن ثم ترتفع الأسعار(١٢٨) وعدم سيطرة الولاة على الوضع الأمني، وعدم الاهتمام به، ساعد على انتشار النهب والسلب واللصوصية والتعدي على الأسواق والتجار والتعرض لسفنهم وقوافلهم من قطاع الطرق(١٢٩).

وقد كان الغلاء الفاحش والتذبذب بالأسعار المتكرر والمواد الغذائية ناتجاً عن الإهمال من الولاة والمسؤولين في اتخاذ إجراءات رقابية حكومية أو السيطرة على حالات النهب التي تتعرض لها البضائع من قوافل التجار أو من الأسواق(١٣٠) .

أما العامل الأهم والأكثر إسهاماً في تردي الأوضاع الاقتصادية وكان وراء انهيار الاقتصاد في العراق فهو الضرائب بمختلف أساليبها وأنواعها بدءاً من الإقطاع(١٣١) إلى الضمان(١٣٢) وحتى الجباية المباشرة(١٣٣) والتي أثقلت كاهل السكان عموماً، ولم يسلم منها مختلف فئات الناس، تجاراً كانوا أو صناعاً وحتى الفقراء من العامة، الذين وصل بهم الأمر إلى دفع الإيجار عن منازلهم التي يسكنوها، حتى ترضي جشع الحكام وموظفيهم(١٣٤) .

والواقع أن أغلب هذه الضرائب لم تخضع للنظام الضريبي الإسلامي ولا حتى لها صفة قانونية أو شرعية إنما كانت تجبى تلبية لأهواء الحكام ومصالحهم .

وبهذا فأننا نجد أن العراق قد عانى الأمرين سواء من ناحية الاضطراب السياسي والإداري وما تركه من آثار على مختلف مناحي الحياة ولاسيما الجانب الاقتصادي فأصبح منهمك القوى يعاني الإهمال والخراب لاسيما في مجال الزراعة التي كان مصدرها الرئيسي هو الري من الأنهار التي أهملت ولم يراعى تطهيرها من الرواسب ولم تشق القنوات مما سبب لها الخراب وبالتالي انعكس على باقي مجالات الاقتصاد كالصناعة والتجارة .

الخاتمة

نختتم بحثنا المعنون بـ " **مظاهر الوضع الاقتصادي في العراق بعد الغزو المغولي**" بأهم النتائج وهي كالآتي :

١-تم تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام وهي إقليم العراق وعاصمته بغداد وهو القسم الأهم، وولاية ديار بكر وعاصمتها الموصل، وجزء من ولاية بلاد الجبل ويضم شهرزور، وقد تم تقسيم العراق من ناحية الأعمال إلى ست مناطق شملت عرب العراق وهي (بغداد، والأعمال الشرقية تشمل الأراضي الواقعة على طريق خراسان، الأعمال الفراتية، الحلية والكوفية، الواسطية، والبصرية) .

٢-سيطرة المغول وإنهاء الخلافة العباسية، تم إخضاع معظم مدن العراق إلى حاكم مغولي أو من ينوب عنه، وتبين لنا إن أول وأشهر نائب عنهم هو (علاء الدين عطا ملك الجويني)، الذي ترأس منصب (صاحب الديوان) واستمر لمدة أربع وعشرين عام حتى وفاته سنة (٦٨١هـ/١٢٨٣م) ولم يستقر المنصب لمن خلفه إلا سنتين أو ثلاثة لكل من خلفه حتى نهاية الحكم الإيلخاني .

٣-أما بالنسبة للحكم الجلائري، فقد تمكن الأمير (حسن بن حسين الجلائري) من السيطرة على معظم الدولة الإيلخانية، ثم استقل عنها، وجعل من (بغداد) عاصمة له، وبالتالي ورث الجلائريون السيطرة على مقدرات العراق وحكمه .

٤-ومن النتائج التي توصل إليها البحث طغيان العلاقات الإقطاعية طيلة عهدي الإيلخانين والجلائريين في حكم العراق، مما ترتب عليه توزيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على سبيل الهبة لكل من يقدم خدمات للإيلخانيين أو الجلائريين، وبالتالي أثر على الوضع الاقتصادي للعامة من أهل العراق الذي لم ينال إلا الجهد المضني واحتمال الضرائب على كاهلهم .

٥-لم نجد اهتماماً بإصلاح الأنهار وتطهيرها أو زيادة الرقعة الزراعية إلا في حالات نادرة ذكرناها في مقدمة البحث .

٦-زاد تفاقم سوء الأحوال الاقتصادية الذي انعكس بصورة واضحة على الزراعة والمحاصيل الزراعية تكرار حدوث الفيضان أو هطول حبات البرد أو انقطاع الغيث، فضلاً عن وفود الجراد والأمراض .

٧-أما في مجال الصناعة فتبين لنا أن العراق حافظ على تعدد الصناعات واختلافها في العهدين الإيلخاني والجلائري كما كانت في عهد الخلافة العباسية وذلك لوفرة المواد الأولية لاسيما المعادن والأحجار الكريمة والنباتات الداخلة في الصناعة .

٨-وكان لموقع العراق الأهمية البالغة في النشاط التجاري والمحافظة عليه كونه أهم حلقات الطرق التجارية حتى خلال عهدي الإيلخانيين والجلائريين في ق ٧ و٨ هـ/١٣ و ١٤م المشرق الأقصى وأقطاره، وتركيز علاقاته التجارية مع بلدان المشرق الأقصى وتركستان .

٩-كان الطريق البري يربط العراق مع آسيا ولهذا اعتمده الإيلخانيين واستمر مع الحكم الجلائري الذين حرصوا على تأمين سلامة القوافل التجارية لنقل خيرات العراق إلى بلدان الشرق لدعم مصالحهم الشخصية على حساب أهل العراق .

١٠- اعتمدت التجارة الخارجية على الطريق النهري لنهري دجلة والفرات أكثر من البري، ورغم ازدهار الحركة التجارية الواسعة التي تدر أرباحاً طائلة إلا أنها كانت تصب في خزائن الإيلخانيين ومن بعدهم الجلائريين .

هوامش البحث :

(١) الهمداني، رشيد الدين فضل الله أبو جعفر بن علي، ت:٧١٨هـ/١٣١٨م، جامع التواريخ، تعريب: محمد صادق نشأت وفؤاد عبد المعطي الصياد، راجعه: يحيى الخشاب، تقديم: كاترمير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠م. ج١، ص١٤٤؛ وينظر: ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك، ت٦٨٥هـ/١٢٨٦م، بسط الأرض، ص٨٩-٩٢، وكتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، مطبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م، ص١٥٨.

(٢) الدولة الجلائرية: يرجع سبب تسميتهم بالجلائر نسبة إلى قبيلة جلائر وهي إحدى القبائل الكبرى التي سكنت شرق منغوليا عند نهر أونن، تضم أقواماً عدة يرأس كل منها زعيم، فالجلائريون من

الأقوام التركية التي تسمت بالمغولية في القرن الثامن الهجري. ينظر: الغياثي، عبد الله بن فتح الله البغدادي، ٨٩١هـ/١٤٨٩م)، تاريخ الغياثي، عبد الله بن فتح الله الكاتب البغدادي، ت بعد: ٩٠١هـ/١٤٩٥)، تحقيق: طارق نافع الحمداني، مطبعة اسعد، بغداد، ١٣٩٥هـ/١٩٧٠م، ص٨٢.

(٣) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، ت: ٧٣٢هـ /١٣٣١م، المختصر في أخبار البشر، تحقيق: محمد زينهم محمد عزم واخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٣، ص١٨٣؛ وينظر: الهمداني، جامع التواريخ، ج١، ص٣٣٥ .

(٤) ياقوت، الحموي، ت٦٢٦هـ/١٢٢٩م، معجم البلدان، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج٥، ص٢٩٥؛ ابن الفوطي، كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق البغدادي، ت:٧٢٣هـ/١٣٢٣م، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تقديم كل من: العلامة محمد رضا الشبيبي ١١/حزيران/١٩٣٢م ومقدمة أخرى للأستاذ مصطفى جواد، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٣٥م، ص٤٧٦.

(٥) الهمداني، جامع التواريخ، ج٢، ص١٢٨؛ ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٣٩.

(٦) الشحنة: وظيفة جديدة استحدثها السلاجقة في حكمهم للعراق وايران، هي أقرب ما تكون إلى منصب الحاكم العسكري أو صاحب الشرطة ومهمته حفظ الأمن والنظام في الولاية أو المدينة المعين عليها ومسؤول عن إدارتها ومراقبة المفسدين واللصوص والقبض عليهم، ومتوليها كان يتم تعيينه ممن يتصف بالشجاعة والكفاءة العسكرية. ينظر: الراوندي، محمد بن علي، ت:٥٩٩هـ /١٢٠٢م، راحة الصدور وآية السرور، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م، ص١٤٥؛ الحسيني، أبو الحسن علي بن ناصر، ت٦٢٢هـ/١٢٢٥م، أخبار الدولة السلجوقية، صححه: محمد إقبال، لاهور، ١٩٣٣م، ص٣٠٢؛ رؤوف، عماد عبد السلام، الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في عهود المتأخرة، دار الحكمة، بغداد، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص٢١ ؛ القزاز، محمد صالح داود، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، مطبعة القضاء، د.ط، النجف الأشرف، ١٩٧٠م، ص٢٢٣.

(٧) المشرف المالي: وظيفة المشرف من الوظائف المالية المهمة في الحكم السلجوقي، ولها ديوان خاص بها، ورئيس هذا الديوان موظف يعرف بالمشرف، يعنى بضبط الحسابات والصادرات والواردات والموازنة بينها مهام رئيس هذا الديوان الأشراف ومراقبة أعمال الناظر في الولاية (المدينة) المعين عليها. ينظر: رؤوف، الأسر الحاكمة، ص٢٨ .

([٨]) الجويني، علاء الدين عطاء ملك، ت:٦٨١هـ/١٢٨٣م، فاتح العالم، ترجمة للعربية: محمد بن عبد الوهاب القزويني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م، ج١، ص١١-١٤.

([٩]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٢٧٣.

([١٠]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٩٣

([١١]) قنطار: هو وحدة قياس للأوزان تساوي ٣٢٧,٥ كغم. ينتظر: هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الاسلامية، ترجمة: كامل العسلي، مطبعة مكتبة جامعة الاردن، الاردن،١٩٧٠م، ص٤١.

([١٢]) الهمداني، جامع التواريخ، ج١، ص٢٠١-٢٠٣.

([١٣]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٧٣، .

([١٤]) نهر الملك: ويقع في الجانب الغربي من نهر دجلة، بالقرب من كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى يقال إنه يشتمل على ثلاثمائة وستين قرية على عدد أيام السنة، قيل إن أول من حفره سليمان بن داود، عليهما السلام، وقيل إنه حفره الإسكندر لما خرب السواد. ينظر: ابن خرداذبة، أبو القاسم، عبيد الله بن عبد الله، ت: ٢٨٠هـ/٨٩٣م، المسالك والممالك، دار صادر، أفست ليدن، بيروت ، ١٨٨٩م، ص٨؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٣٢٤.

([١٥]) نهر عيسى: ويسمى أيضاً أحد الأنهر التي يغذيها نهر الفرات نهر عيسى بن علي نسبة عيسى بن علي بن عبد الله بن العباس عم الخليفة أبو جعفر المنصور، إذ أعاد حفره وكريه، وإجراه من تحت قصره الذي عرف باسم قصر عيسى، وكان كورة كبيرة، وقرى كثيرة، وعمل واسع في غربي بغداد، يأخذ من نهر الفرات ينقسم ثلاثة أنهار فيخترق محال الجانب الشرقي من بغداد أحدها نهر المعلّى. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٣٢٤.

([١٦]) القزويني، حمد الله بن ابي بكر بن محمد بن نصر المستوفي، ت:٧٥٠هـ/١٣٥٠م، نزهة القلوب، ترجمه إلى الانكليزية تحقيق ونشر: ليسترنج، طبعة ليدن، هولندا، ١٩١٩م، ص٥٢.

([١٧]) القزويني، نزهة القلوب، ص٥٢.

([١٨]) ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي، ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٥هـ/١٩٢٨م، ج١، ص١٨٦.

([١٩]) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج١، ص١٨٧.

([٢٠]) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٨.

([٢١]) المصدر نفسه، ج٢، ص١٢.

([٢٢]) القزويني، نزهة القلوب، ص٤٥-٤٦.

([٢٣])الهمداني ، جامع التواريخ، ج١، ص١٤٤.

([٢٤]) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج٤، ص١٧٦.

([٢٥]) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، ت: ٦٨٢هـ/ ١٢٨٤م، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د، ت، ص٣٠٩.

([٢٦]) ابن جبير، ابو الحسين، محمد بن أحمد الكناني الأندلسي، ت: ٦١٤هـ/١٢١٧م، رحلة ابن جبير، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت، ص١٨٦؛ ابن بطوطة ، ج١، ص٢٥٣؛ .

([٢٧]) ابن عبد الحق، صفي الدين، عبد المؤمن البغدادي، ت:٧٣٩هـ/١٣٣٨م، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٥٥م ، ج٢، ص٥٤٨.

([٢٨]) القزويني، نزهة القلوب، ص٢٤٩؛ الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، ت: ٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مطابع دار السراج، ط٢، بيروت، ١٩٨٠م، ص٥٩٩.

([٢٩]) القزويني، آثار البلاد واخبار العباد، ص٤٧٨ .

([٣٠]) ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج٢، ص٨.

([٣١]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٦٣-٦٤؛ سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله، ت:٦٥٤ هـ/١٢٥٦م، مرآة الزمان، تحقيق: محمد بركات، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ٢٠١٣م، ج٨، ص٥٦٥.

([٣٢]) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، ت:٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢١٦؛ ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٨٢.

(٣٣) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٢٥٢؛ العزاوي، عباس، العراق بين الاحتلالين، مطبعة بغداد، د.ط، بغداد، ١٩٣٥م ، ج١، ص٢٤٧.

([٣٤]) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦م، ج١، ص٦٩٩.

([٣٥]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٢١٥؛ العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ص٢٤٨.

([٣٦]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٥١٥.

([٣٧]) السلطان الايلخاني أبو سعيد بهادر خان: هو بهادر خان بن أولجايتو خدابنده محمد بن أرغون بن آباقا بن هولاكو بن تولوي بن جنكيز خان ولد سنة (٧٠٤هـ/ ١٣٠٥م) عهد به والده إلى أحد كبار أمراء البلاط المغولي الإيلخاني، وهو الأمير سونج، لتربيته وتنشئته نشأة إسلامية خالصة،

وقد أوصي والده بأن يخلفه على العرش، وهو لم يتجاوز (١٣عاما) تحت وصاية القائد جوبان، وكان توليه العرش في سنة (٧١٦هـ/١٣١٦م)، واستطاع التخلص الكامل من سيطرة ووصاية القائد جوبان. ينظر: ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر، (ت: ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)، تتمة المختصر في أخبار البشر تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ج٢، ص٣١٣؛ القرماني، أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي (ت: ١٠١٩هـ/١٦١٠م)، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق: فهمي سعد، وأحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ج٢، ص٢٢٨.

(٣٨) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج٤، ص٨٥.

(٣٩) رحلة ابن جبير، ص١٦٢.

(٤٠) معجم البلدان، ج٢، ص٢٣٧.

(٤١) مراصد الاطلاع، ج١، ص٣٩٠.

(٤٢) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٢٩٢.

(٤٣) ابن سعيد المغربي، (ت:٦٨٥هـ/١٢٨٧م)، كتب بسط الأرض في الطول والعرض المعروف باسم (رحلة ابن سعيد)، تحقيق: خوان فرنبيط خينيس، مطبعة معهد مولاي الحسن، المغرب، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، ص٩٠.

(٤٤) معجم البلدان، ج٢، ص٢١٥-٢١٦.

(٤٥) معجم البلدان، ج٤، ص٢٩٣.

(٤٦) معجم البلدان، ج٢، ص٤٢٠.

(٤٧) ابن عبد الحق ، مراصد الاطلاع، ج١، ص٢٠٩.

(٤٨) القزويني، آثار البلاد ، ص٢٠٩، ٢١١.

(٤٩) رحلة ابن بطوطة، ج١، ص١٤٠، ١٤٢.

(٥٠) ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة، ج١، ص٧٦ .

(٥١) ابن حجر العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ت:٨٥٢هـ/١٤٤٩م، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ج١، ص٦٥-٦٦ .

(٥٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، ت:٧٧٤ هـ/١٣٧٢م، البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، ط٤، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج١٣، ص٨٢-٨٣ .

([٥٣]) فاتح العالم، ج٢، ص٢٧٧، ٢٨١؛ لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٩٣م، ص٢٣-٢٤.

([٥٤]) ضريبة الخفارة: هي تلك الضريبة التي فرضتها الدولة على تجار القوافل المارة بأراضيها مقابل تأمين الحماية لها الجويني، فاتح العالم، ج٢، ص٢٢.

([٥٥]) لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، ص٢٣-٢٤.

([٥٦]) مراصد الاطلاع، ج١، ص١٦٣.

([٥٧]) مراصد الاطلاع، ج١، ص٢٠٧.

([٥٨]) ابن عبد الحق، مراصد الاطلاع،ج٢، ص٢١٦.

([٥٩]) مراصد الاطلاع،ج٢، ص٢٦٢.

([٦٠]) أبو الفداء، تقويم البلدان، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٥٧.

([٦١]) مراصد الاطلاع، ج١، ص٢١٦؛ ج٢، ص٩١٣؛ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج١، ص١٧٣.

([٦٢]) القزويني، نزهة القلوب، ص١٠٢.

([٦٣]) خصباك، جعفر حسين، تاريخ العراق في عهد المغول الإيلخانيين، مطبعة العاني، ط١، ١٩٦٨، ص١١٤؛ العزاوي، تاريخ العراق بن احتلالين، ج١، ص٣٦٠.

([٦٤]) التمغات: أو الطمغات، وتعني التوقيع أو الختم ،وهو رسم تتقاضاه الدولة أو أحد الأشخاص من العامة على المحرَّرات تعطى بدل الرسوم والضرائب عن الاموال التجارية . ينظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد واخرون، بمساعدة فريق عمل معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م، ج١، ص٣٠١.

(٦٥) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٢٦٦؛ العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ج١، ص٢٧٥.

([٦٦]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٣٩.

([٦٧]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٧٨.

([٦٨]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٥٨.

([٦٩]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٧٥، ٤٥٨.

([٧٠]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٥٥.

([٧١]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٧٨.

([٧٢]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٩٨.

([٧٣]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٧٥.

([٧٤]) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٩٣- ٤٩٥.

(٧٥) كان الدينار يساوي مثقالاً من الذهب، والدرهم الفضي يساوي سبعة أعشار المثقال من الفضة، وهذا هو الوزن الشرعي لهما وكانت النسبة تتذبذب بين العملتين بين العشرة إلى الاثني عشر درهماً لكل دينار، ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٧٠، ٧١، ٢٢٣؛ خصباك، تاريخ العراق، ص١٢٠.

(٧٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٤٢٠-٤٢٣؛ العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، مطبعة شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٨م، ص١٥٢، ١٥٥.

(٧٧) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٠٧.

(٧٨) التومان: يساوي أو يعادل قيمة (عشرة آلاف دينار)، وهو قيمة عددية فقط، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٤٢٤.

(٧٩) ابن الفوطي، ص٣٤٨.

(٨٠) المصدر نفسه، ص٣٥٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص٤٠٧-٤٠٨، ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ١٩٩٤م، ج٣، ق٣، ص١٣٢.

(٨٢) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٣٠-٤٣١.

(٨٣) الابغانية: وهي الدراهم التي ضربت في عهد السلطان (أبغا بن هولاكو) فنسبت الدراهم إليه، ينظر: الحوادث الجامعة، ص٤٤٦.

(٨٤) الحوادث الجامعة، ص٤٤٦.

(٨٥) العوال: من العول أي الزيادة فهو يزيد على سائرالنقود؛ ينظر: الحسيني، محمد باقر، دينار عباسي نادر، مطبعة دار الحرية، بغداد، ١٩٧٤م، ص١٢.

(٨٦) صبح الأعشى، ج٤، ص٤٢٢، ٤٢٧.

(٨٧) الهمداني، جامع التواريخ، مج٢، ج٢، ص١٥٧؛ الشيرازي، أديب شرف الدين عبد الله المكنى بـ (وصاف الحضرة) (ت٧٣٥هـ/١٣٣٥م)، تجزية الأمصار وتزجية الأعصار، طبعة حجرية، بلا. ت، طهران، ج٣، ص٢٧٣.

(٨٨) (الجاو): وهو كاغد عليه تمغة- ختم- السلطان كيخاتوخان وقد أصدرت الهيئة المكلفة بطبعة فئات عديدة من الأوراق النقدية تتراوح أقيامها بين ربع درهم وعشرة دنانير، ولم توضع عليه صور الحيوانات والرسوم مثل عملة (البالش) الصينية والتي استوحى منها (الجاو) وذلك انسجاماً مع العرف الإسلامي السائد وكراهيتهم للتصوير، فكتبت عبارات إسلامية كالتوحيد والشهادتين

وبالحروف العربية وتحتها (الطغراء) الإيلخانية وفيه كتبت ألقاب المغول الممنوحة من الرهبان البوذيين، حتى يشجعوا المسلمين على استخدامه، ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٧٧؛ الشيرازي، تجزية الأمطار، ج٣، ص٢٧٧.

(٨٩) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٧٧؛ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص٢١٨.

(٩٠) الشيرازي، تجزية الأمطار، ج٣، ص٢٧٣.

(٩١) الهمداني، جامع التواريخ، ج٢، ق٢، ص١٨٤.

(٩٢) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٩٥.

(٩٣) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٩٥؛ وينظر: خواندمير، غياث الدين محمد بن همام الدين (ت٩٤٢هـ/١٥٤٤م)، دستور الوزراء، ترجمة: أمين سليمان، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٦٦؛ إقبال، عباس، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مطبعة المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٠م، ص٢٥٨.

(٩٤) جامع التواريخ، ج١، ص٢٩٨-٢٩٩؛ تاريخ الغياثي، ص٨٧.

(٩٥) ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي (ت: ٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠م ، ص٤٤٨؛ الهمداني، جامع التواريخ، ج٢، ص٧٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج١١، ص٣٢٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٣٤ .

(٩٦) اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت٧٦٨هـ/١٣٦٧م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م، ج٢، ص٢٣٦؛ اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد (٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، ذيل مرآة الزمان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١، حيدر آباد- الدكن، ١٩٦١م، ج٨، ص٥٣٢.

(٩٧) القورج: نهر بين القاطول وبغداد منه يكون غرق بغداد كل وقت تغرق، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤١٢؛ وكانوا يجتهدون في سده وإحكامه بغاية جهدهم وإذا زادت دجلة بثق فأغرق ما حول بغداد كله. ينظر: ابن عبد الحق، مراصد الاطلاع، ج٣، ص٩٢٦.

(٩٨) الحوادث الجامعة، ص٣٩٤؛ وينظر: اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٤، ص٨٩، ١٠١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٤.

(٩٩) دار الرقيق: محلة ببغداد وهي ناحية على دجلة كان يباع الرقيق فيها قديماً وهي بالجانب الغربي متصلة بالحريم الطاهري، وفيها سوق، وجادة الطريق إلى باب التبن وغيره، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص١٢٩؛ ابن عبد الحق، مراصد الاطلاع، ج٢، ص٧٧٣.

(١٠٠) ابن الفوطي، ص٤٤٢.

(١٠١)المصدر نفسه، ص٣٦٣، ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٥.

(١٠٢) ابن الفوطي، ص٣٨٤، ٤٠٧، ٤٦٧-٤٦٨.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٣٩٤.

(١٠٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج١٢، ص٤٢٤، ٤٤٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص١٢٤؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٢٣.

(١٠٥) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٨١، ٤٤٢.

(١٠٦) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٤٢؛ وينظر: اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٨، ص٢٣٠.

(١٠٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٨٥؛ اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج١، ص٣٣؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ج١٠، ص٤٤٥-٤٤٦.

(١٠٨) الطاعون: مرض معدٍ يصيب الإنسان والحيوان تسببه جرثومة توجد في الحيوانات القارضة أو البراغيث الموجودة عليها، والطواعين أنواع منها الأحمر والأخضر والأسود والأحمر أقل شراً ولا يكاد ينجو من الأسود والأخضر أحد، ينظر: الرازي، محمد بن زكريا _(ت٣١١هـ/٩٣٣م)، الحاوي في الطب، تحقيق: هيثم خليفة طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م، ج٥، ص٨٥؛ أبو الحب، جليل، الحشرات الناقلة للأمراض، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م، ص٦٣.

(١٠٩)ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٣٧ [فقد تسبب فساد الهواء في سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩م بإصابة الناس بالسعال حتى كثر فيهم وانتشر في أكثر بلاد العجم والموصل وبغداد والحلة والكوفة وواسط والبصرة وجميع نواحي العراق، ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٠٧، وفي السنوات ٦٨٤هـ و ٦٨٥هـ " كثرت الأمراض ببغداد والموت " ، المصدر نفسه، ص٤٤٩] .

(١١٠) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج١، ص٣٣؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٠، ص٤٤٥-٤٤٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٣٧؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج٢، ص١٢٦.

(١١١) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٠٧.

(١١٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ/١٢٠٠م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ج١٣، ص١٢٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٢٠٦.

(١١٣) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٢٩٩، ٣١٤؛ لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص١٧٣، ١٩٧.

(١١٤) ابن الفوطي، ص٢٩٨-٢٩٩؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج٨، ص٥٢٣.

(١١٥) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٣٧١.

(١١٦) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٣٨١.

(١١٧) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٤٧٤-٤٧٥.

(١١٨) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص٣٩٠، ٤٧٥.

(١١٩) والمقصود هنا بالأفراد هم من يمثلون الحكام أو الولاة ومن ينوب عنهم فضلاً عن موظفيهم الإداريين، وما يصدر من سوء التدبير والنتائج السلبية لأفعالهم من خلال الإهمال بمصالح الناس، أو الطرق التعسفية لاستحصال الأموال من الناس سواء كانت ضرائب، أو مساعدات إلزامية وتتم بالقهر والعنف، أما الجماعات فهو كل ما يصدر من أفعال وإجراءات تقوم بها فئات تربطهم مصالح مشتركة إما مهنية أو دينية وطائفية وحتى عرقية (كالتجار) و(أهل المحلات وما يحدث بينهم من حروب وفتن)، وهذه العوامل إذا ما تظافرت تسببت بحدوث مشاكل وارباك لمصالح الناس بسبب المشاكل والفتن بين أصحاب المهن وغيرهم كما يحدث بين المسلمين وأهل الذمة أو المسلمين أنفسهم من أهل المذاهب (كالشيعة والسنة).

(١٢٠) المقريزي، السلوك، ج١، ص٦٩٩؛ وينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٣-٣٤٤، ٣٥٣، ٣٦٦.

(١٢١) ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٤٨؛ وعن (جزيرة ابن عمر) ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٩٢.

(١٢٢) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٥٢؛ العزاوي، العراق بين احتلالين، ص٢٤٨.

(١٢٣) الغياثي، تاريخ الغياثي، ص٨٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٤، ص٤٢، ١٣٩؛ المقريزي، السلوك، ج٥، ص١٧٩.

(١٢٤) رامي، شرف الدين (ت٧٩٥هـ/١٣٩٢م)، حدائق الحقائق، تحقيق: محمد كاظم إمام، طهران، ١٣٤١هـ، ص١٨٢.

(١٢٥) الجويني، فاتح العالم، ج٢، ص٢٢؛ وينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٩٨-٣٩٩، ٤٩٧-٥٠٤؛ لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص٢٢ .

(١٢٦) رامي، حدائق الحقائق، ص٣٧.

(١٢٧) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٥م، تاريخ ابن خلدون، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ص٥٥.

(١٢٨) الحسني، عبد الرزاق، موجز تاريخ البلدان العراقية، مطبعة النجاح، ١٩٣٠م، ص٧٢.

(١٢٩) الغياثي، التاريخ الغياثي، ص٨٢.

(١٣٠) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص٥٠٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٤٤.

(١٣١) الإقطاع: هو أن تقطع مدينة أو ولاية أو غيرها لأحد الأفراد لاسيما القادة العسكريون مقابل دفع حصة معينة متفق عليها من ضرائبها للحكومة، ينظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ص٧٠٢؛ وينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٤٤٢-٤٤٣، ٣٥٤، ٣٦١، ٤٦٦، ٤٨١، ٤٨٣؛ ابن سعيد المغربي، بسط الأرض، ص٦٥-٨٩.

(١٣٢) الضمان: وهو واحد من أكثر الأساليب شيوعاً في جباية الخراج وضرائب الأسواق والتجمعات فضلاً عن ضرائب الخمر والفاحشة وهذه الضرائب مستقرة إلى حد بعيد أي أنها ثابتة وقد كان يتعهد بالضمان أحد الأشخاص الذي يضمن تقديم مبلغ معين للحكومة عنه ولثقل هذه الضرائب على الناس في العهد الإيلخاني بحيث يصل الحد إلى أن الضمناء أنفسهم كانوا يعجزون عن دفعها أحياناً كثيرة. ينظر: ابن الفوطي، الحوادث، ص٣٧٧، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٢٤، ٤٥٣، ٤٥٧-٤٥٨؛ المقريزي، السلوك، ج١، ص٦٩٩ .

(١٣٣) الجباية المباشر: وهي وسيلة متبعة في استحصال ضرائب إلزامية مباشرة بصفة مساعدة أو قرض إلزامي من الناس كافة حتى تصل إلى الدور والعقارات والمهن وحتى القضاة والعدول وغيرهم وهي من الضرائب عن ارتفاع الأسعار المستمر بالمواد الغذائية، ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص٣٨١،٣٦٦، ٣٩٠، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٤٦-٤٤٧، ٤٤٩.

(١٣٤) ابن الفوطي، الحوداث الجامعة، ص٣٨١، ٤٠٧.

المصادر والمراجع

المصادر الأولية

١- **ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م)**

- الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي ود. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

٢- **ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي (ت:٧٧٩هـ/١٣٧٧م)**

تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروفة اختصاراً (رحلة ابن بطوطة)، تحقيق: أكرم البستاني، ط١، بيروت، ١٩٦٤ .

٣- **البغدادي، ابن عبد الحق صفي الدين عبد المؤمن (ت:٧٣٩هـ/١٣٣٨م)**
مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٥٥م .

٤- **ابن جبير، ابو الحسن، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي البلنسي، (ت:٦١٤هـ/١٢١٧م)**
رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك، المعروفة اختصاراً (رحلة ابن جبير)، دار ومكتبة الهلال، ط٢، بيروت، ١٩٨٦ .

٥- **ابن حجر العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، (ت:٨٥٢هـ/١٤٤٩م)**
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٦- **الجويني، علا الدين عطاء ملك (ت:٦٨١هـ/١٢٨٣م)**
فاتح العالم، ترجمة للعربية: محمد بن عبد الوهاب القزويني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م .

٧- **الحسيني، أبو الحسن علي بن ناصر (ت٦٢٢هـ/١٢٢٥م)**
أخبار الدولة السلجوقية، اعتنى بتصحيحه محمد إقبال، لاهور، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٣م .

٨- **الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت:٩٠٠هـ/١٤٩٥م)**
الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت طبع على مطابع دار السراج، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

٩- **الحنبلي، شهاب الدين عبد الحي بن احمد بن محمد الدمشقي (ت: ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م).**
شذرات الذهب في اخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت، دار بن كثير، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٠- **ابن خرداذبة، أبو القاسم، عبيد الله بن عبد الله (ت:٣٠٠هـ/٩١٢م) .**
المسالك والممالك، مطبعة بريل في ليدن، ١٨٨٩م .

١١- **ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٥م)**
تاريخ ابن خلدون، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م .
١٢- **خواندمير، غياث الدين محمد بن همام الدين (ت٩٤٢هـ/١٥٤٤م).**
دستور الوزراء، ترجمة: أمين سليمان، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٣- **الرازي، محمد بن زكريا _(ت٣١١هـ/٩٣٣م).**
الحاوي في الطب، تحقيق: هيثم خليفة طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
١٤- **رامي، شرف الدين (ت٧٩٥هـ/١٣٩٢م).**
حدائق الحقائق، تحقيق: محمد كاظم إمام، طهران، ١٣٤١هـ .
١٥- **الراوندي، محمد بن علي بن سليمان (ت: ٥٩٩هـ/١٢٠٢م)**
راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، مراجعة: إبراهيم أمين الشواربي، تقديم: بديع محمد جمعة وشيرين عبد النعيم محمد، مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٠م .
١٦- **الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت:١٢٠٥هـ/١٧٩٠م).**
تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ .
١٧- **سبط ابن الجوزي، يوسف بن قِزْأُوغلي (ت:٦٥٤هـ/١٢٥٦م)**
مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٩٥١م
١٨- **السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت:٩٠٢هـ/١٤٩٧م)**
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت .
١٩- **ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك (ت:٦٨٥هـ/١٢٨٦م)**

- بسط الأرض في الطول والعرض المعروف باسم رحلة ابن سعيد، تحقيق: خوان قرنيط خينيس، طبعة معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، ١٩٥٨م .
- الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، مطبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠م .

٢٠- الشوكاني، العلامة محمد بن علي (ت:١٢٥٠هـ /١٩٣٤م).

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ،(دار المعرفة. بيروت، د.ت)

٢١- الشيرازي، أديب شرف الدين عبد الله المكنى بـ (وصاف الحضرة) (ت٧٣٥هـ/١٣٣٥م).

تجزية الأمصار وتزجية الأعصار، طبعة حجرية، بلا. ت، طهران .

٢٢- ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي (ت: ٦٨٥هـ/١٢٨٦م) .

تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠م.

٢٣- الغياثي، عبد الله بن فتح الله الكاتب البغدادي(ت بعد: ٩٠١هـ/١٤٩٥م) .

تاريخ الغياثي، تحقيق: طارق نافع الحمداني، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٥م .

٢٤- ابو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر صاحب حماه (ت: ٧٣٢هـ /١٣٣١م).

- المختصر في اخبار البشر، تحقيق: محمود ذيب، ط١،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م .
- تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعه: رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، مطبعة دار الطباعة السلطانية، باريس، ١٨٤٠م .

٢٥- ابن الفوطي، كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق البغدادي (ت:٧٢٣هـ/١٣٢٣م).

- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تقديم كل من: العلامة محمد رضا الشبيبي ١١/حزيران/١٩٣٢م ومقدمة أخرى للأستاذ مصطفى جواد، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٣٥م.
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ١٩٩٤م .

٢٦- **القرماني، أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد (ت:١٠١٩هـ/١٦١٠م)**
أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق: فهمي سعد، وأحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٢٧- **القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت:٦٨١هـ/١٢٨٢م)**
آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر– دار بيروت، بيروت، د.ت .

٢٨- **القزويني، حمد الله بن ابي بكر بن محمد بن نصر المستوفي (ت:٧٥٠هـ/١٣٥٠م)**
- التاريخ المختار أو (التاريخ المنتخب) المسمى تاريخ كزيدة، اهتمام: عبد الحسين نوائي، مؤسسة انتشارات، طهران، ١٩٥٩م .
- نزهة القلوب، ترجمه إلى الانكليزية وتحقيق ونشر: ليسترنج، طبعة ليدن، هولندا، ١٩١٩م.

٢٩- **القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت:٨٢١هـ /١٤١٨م)**
صبح الاعشى في صناعة الانشا، المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والنشر والترجمة والطباعة، د.ت.

٣٠- **ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت:٧٧٤ هـ/١٣٧٢م)**
البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، ط٤، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٣١- **المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت:٨٤٥هـ/١٤٤١م)**
السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦م .

٣٢- **الهمداني، رشيد الدين فضل الله أبو جعفر بن علي(ت:٧١٨هـ/١٣١٨م)**
- جامع التواريخ، تعريب: محمد صادق نشأت وفؤاد عبد المعطي الصياد، راجعه: يحيى الخشاب، تقديم: كاترمير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠م.

٣٣- **ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر (ت:٧٤٩هـ/١٣٤٩م).**
تتمة المختصر في أخبار البشر المعروف بـ (تاريخ ابن الوردي)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٦م .

٣٤- **اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت٧٦٨هـ/١٣٦٧م).**
مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م .
٣٥- **ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت:٦٢٦ هـ/١٢٢٩م).**
معجم البلدان، بيروت، مطبعة دار إحياء التراث العربي، د. ط، بيروت، د.ت .
٣٦- **اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد (٧٢٦هـ/١٣٢٦م).**
ذيل مرآة الزمان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١، حيدر آباد- الدكن، ١٩٦١م .
المراجع الحديثة
٣٧- **أبو الحب، جليل**
الحشرات الناقلة للأمراض، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م .
٣٨- **إقبال، عباس**
تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مطبعة المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٠م .
٣٩- **بارتولد، فاسيلي فلاديميروفيتش**
- مادة "آباقا"، دائرة المعارف الإسلامية، نقله إلى العربية: محمد ثابت الفندي، أحمد الشنناوي، إبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، دار الشعب، القاهرة، ١٩٣٣م .
- مادة الجويني، دار المعارف الإسلامية
- مادة الإيلخانية، دائرة المعارف الإسلامية
٤٠- **التكريتي، سلمان**
بغداد مدينة السلام وغزو المغول، مطبعة أوفسيت، بغداد، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
٤١- **الحسني، عبد الرزاق**
موجز تاريخ البلدان العراقية، مطبعة النجاح، ١٩٣٠م .
٤٢- **الحسيني، محمد باقر**
دينار عباسي نادر، مطبعة دار الحرية، بغداد، ١٩٧٤.
٤٣- **خصباك، جعفر**

العراق في عهد المغول الإيلخانيين، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٩٦٨م .

٤٤- **الطهراني، الشيخ آغا بزرك محمد محسن بن علي بن محمد رضا ، (ت:١٩٦٩م)** .

الأنوار الساطعة في المائة السابعة، تحقيق: علي نقي فنروي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

٤٥- **رؤوف، عماد عبد السلام**

الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في عهود المتأخرة، دار الحكمة، بغداد، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٤٦- **عمر، أحمد مختار عبد الحميد واخرون، بمساعدة فريق عمل**

معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٤٧- **العابد، صالح محمد**

النظام الإداري من الاحتلال المغولي حتى عهد السيطرة العثمانية، موسوعة حضارة العراق، دار الجيل، د.ط ، بيروت، ١٩٨٥م .

٤٨- **العزاوي، عباس**

- العراق بين الاحتلالين، مطبعة بغداد، د.ط، بغداد، ١٩٣٥م .
- تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، مطبعة شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٨م.

٤٩- **فاعور، أحمد وشحادة الناطور**

تاريخ الدولة العربية حتى نهاية الغزو المغولي، د. ط، د. ت، ١٩٨٣م .

٥٠- **القزاز، محمد صالح داود**

الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، مطبعة القضاء، د.ط ، النجف، ١٩٧٠م.

٥١- **لسترنج، كي**

بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس- كوركيس عواد، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤م .

٥٢- **هنتس، فالتر**

المكاييل والأوزان الاسلامية، ترجمة: كامل العسلي، طباعة مكتبة جامعة الاردن، الاردن، ١٩٧٠م .

٥٣- **آل ياسين، محمد مفيد**

دراسات في تاريخ العراق في العهد الايلخاني: عهد السيطرة المغولية (٦٥٦-٧٣٧هـ)، ط١، دار غيداء، الاردن، ٢٠١١م.